



جامعة آل البيت

Al al-Bayt University

أثر نسبة الإناث في مجلس الإدارة على الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح في الشركات
الصناعية الأردنية المساهمة العامة

**The Impact of Females Percentage in Directors Board on Real
Earnings Management Activities in the Jordanian Industrial Public
Shareholding Companies**

إعداد:

أزهار قاسم محمد الشديفات

إشراف الدكتور:

عوده أحمد بني أحمد

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

م ٢٠١٨

التفويض

أنا الطالبة: أزهار قاسم محمد الشديفات

أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:.....

التاريخ: ٢٠١٨/ ٨ / ١ م

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

الرقم الجامعي: 1620504028

أنا الطالبة: أزهار قاسم محمد الشديفات

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

أقر بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول والمتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، إذ قمت شخصياً بإعداد رسالتي الموسومة بـ:

"أثر نسبة الإناث في مجلس الإدارة على الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة"

The Impact of Females' Percentage in Directors Board on Real Earnings Management Activities in the Jordanian Industrial Public Shareholding Companies

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل و الأطاريح العلمية، كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستله من رسائل، أو أطاريح، أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أنحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التوقيع:

التاريخ: ٢٠١٨ / ٨ / ١ م

قرار اللجنة

نوقشت هذه الرسالة "اثر نسبة الإناث في مجلس الإدارة على الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة" وأجيزت بتاريخ ٢٠١٨/٨/١

التوقيع

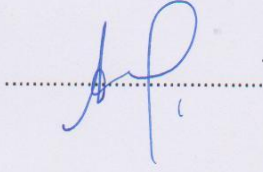
لجنة المناقشة

الدكتور عودة أحمد بني أحمد (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ نظم المعلومات المحاسبية

قسم المحاسبة - جامعة ال البيت

audehahmad@yahoo.com

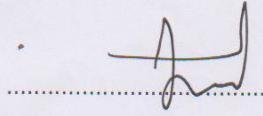


الاستاذ الدكتور محمد ياسين رحاحلة (عضواً)

أستاذ التدقيق والتحليل المالي

قسم المحاسبة - جامعة ال البيت

Myskr65@yahoo.com

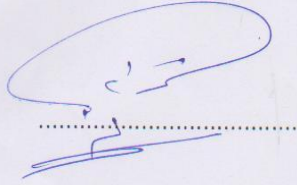


الدكتور عبدالرحمن خالد الدلابيح (عضواً)

أستاذ نظم المعلومات المحاسبية

قسم المحاسبة - جامعة ال البيت

dalabih@aabu.edu.jo

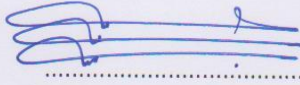


الدكتور جمال حسن العفيف (عضواً خارجياً)

أستاذ المحاسبة المالية

قسم المحاسبة - جامعة جرش

alafeefjamal@yahoo.com



الإهداء

أحمد الله تعالى الذي قدرني على انجاز هذا العمل فأهدي ثمرة جهدي هذا :
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة سيد الخلق
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من أحمل أسمه بكل افتخار، إلى الروح التي غادرتنا مبكراً، فأسال الله أن يتغمده بواسع رحمته
ويدخله فسيح جناته، فألى روحك الطاهرة اهدي هذا العمل المتواضع أبي العزيز رحمك الله تعالى...

إلى من علمتني العطاء والنجاح والصبر، التي أسال الله أن يجزيها في الدارين خيراً
إلى نبض قلبي روعي إلى التي من أجلها اعيش غاليتي أُمي
إلى من ساندني ودعمني وكان ومازال عوناً لي أخوتي الاعزاء تهاني، أسامه، زيد، أسماء

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي هو بكل شيءٍ عليمٌ حمداً يليق بجلال اسمه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على مَنْ لا نبي بعده سيدنا ومعلمنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ومن اتبع هداه إلى يوم الدين، وبعد؛

فلا يسعني وقد انتهيت من إعداد هذه الدراسة إلا أن أرد الفضل إلى أهله، فأتقدم بعظيم الشكر والعرفان إلى نبع المعرفة الدكتور عودة أحمد بني أحمد لتكرمه لقبول الإشراف على هذه الدراسة، الذي قدم لي من وقته وجهده الكثير، فأخذت من علمه الغزير وخبرته الواسعة قدر استطاعتي، وتعلمت منه أصول ومهارات البحث العلمي فله الشكر والاحترام والتقدير فأسأل الله الكريم أن يبارك لنا في عمره وصحته وعلمه فجزاه الله عنا خير الجزاء، وأتقدم بكل الاحترام والمحبة والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور محمد ياسين رحاحلة، الدكتور عبدالرحمن خالد الدلابيح، الدكتور جمال حسن العفيف، على تكريمهم بالموافقة على المشاركة في مناقشة هذا العمل العلمي، وتحملهم عناء قراءته وإثرائه بأرائهم السديدة، فقد حظيت بشرف مناقشتهم لي، وإثرائها بتوجيهاتهم مما له الأثر الكبير في إخراج الدراسة على أحسن وجه.

وختاماً أسأل الله تعالى، أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله علماً نافعاً، وعملاً متقبلاً ويسهّل لي به طريقاً إلى الجنة.

قائمة المحتويات

| | |
|----|--|
| ب | التفويض |
| هـ | الإهداء |
| و | الشكر والتقدير |
| ز | قائمة المحتويات |
| ط | قائمة الجداول |
| ي | قائمة الاشكال |
| ك | الملاحق |
| ل | الملخص باللغة العربية |
| م | Abstract |
| ١ | الفصل الأول: الإطار العام |
| ١ | المقدمة : |
| ١ | مشكلة الدراسة : |
| ٢ | أهداف الدراسة : |
| ٢ | أهمية الدراسة : |
| ٣ | فرضيات الدراسة : |
| ٣ | مصطلحات الدراسة : |
| ٤ | نموذج الدراسة : |
| ٥ | الفصل الثاني : الإطار النظري |
| ٥ | تمهيد : |
| ٥ | مجلس الإدارة : |
| ٦ | نسبة الإناث في مجالس الإدارة : |
| ٦ | نسبة الإناث في مجالس الإدارة ومراقبة الأداء : |
| ٧ | نسبة الإناث في مجالس الإدارة والمخاطر : |
| ٧ | نسبة الإناث في مجالس الإدارة والمسؤولية الاجتماعية : |
| ٨ | نسبة الإناث في مجالس الإدارة واتخاذ القرار : |
| ٨ | نسبة الإناث في مجالس الإدارة وقرارات الاستثمار : |

| | |
|---------|--|
| ٩..... | الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح : |
| ١٠..... | أساليب إدارة الأرباح : |
| ١٢..... | أسباب التحول إلى أسلوب الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح : |
| ١٣..... | تصنيف التلاعب بالأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح : |
| ١٣..... | -التلاعب بالأنشطة التشغيلية : |
| ١٥..... | التلاعب بالأنشطة الاستثمارية (Investing Activities) : |
| ١٥..... | التلاعب بالأنشطة التمويلية (Financing Activities) : |
| ١٦..... | الاثار المترتبة على الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح : |
| ١٨..... | الدراسات السابقة..... |
| ٢٨..... | ملخص الدراسات السابقة : |
| ٣٩..... | الفصل الثالث :منهجية الدراسة..... |
| ٣٩..... | تهييد : |
| ٣٩..... | منهجية الدراسة : |
| ٣٩..... | عينة الدراسة : |
| ٤٠..... | مصادر جمع البيانات : |
| ٤٠..... | قياس متغيرات الدراسة : |
| ٤٢..... | المعالجة الإحصائية : |
| ٤٣..... | الفصل الرابع : التحليل الإحصائي..... |
| ٤٣..... | وصف متغيرات الدراسة : |
| ٤٣..... | وصف متغيرات الدراسة التابعة : |
| ٤٤..... | وصف متغيرات الدراسة المستقلة والضابطة : |
| ٤٨..... | اختبار الفرضيات : |
| ٥٣..... | الفصل الخامس : الاستنتاجات والتوصيات..... |
| ٥٣..... | الاستنتاجات : |
| ٥٤..... | التوصيات..... |
| ٥٥..... | قائمة المراجع والمصادر..... |

قائمة الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول | الجدول |
|--------|--|--------|
| ٥٢ | ملخص الدراسات العربية | 1 |
| ٥٥ | ملخص الدراسات الاجنبية | 2 |
| ٧٢ | الإحصاء الوصفي لقيم المتغيرات التابعة للفترة (2016-2012) | 3 |
| ٧٤ | الإحصاء الوصفي لقيم المتغيرات المستقلة والضابطة للفترة (2016-2012) | 4 |
| ٧٦ | الإحصاء الوصفي لكفاءة شركة التدقيق للفترة (2016-2012) | 5 |
| ٧٧ | مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة | 6 |
| ٧٨ | نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة | 7 |
| ٧٩ | اختبار مشكلة الارتباط الذاتي | 8 |
| ٨٠ | نتائج اختبار الفرضية الأولى H01 | 9 |
| ٨٢ | نتائج اختبار الفرضية الثانية H02 | 10 |
| ٨٤ | نتائج اختبار الفرضية الثالثة H03 | 11 |

قائمة الاشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | الشكل |
|--------|---------------|-------|
| ٧ | نموذج الدراسة | 1 |

الملاحق

| الصفحة | عنوان الشكل | الشكل |
|--------|--------------------------|-------|
| ١٠٨ | قيم بيانات نموذج الدراسة | 1 |

أثر نسبة الإناث في مجلس الإدارة على الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة

إعداد: أزهار قاسم محمد الشديفات

إشراف الدكتور: عودة أحمد بني أحمد

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر نسبة الإناث في مجلس الإدارة على الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، واستندت على المنهج الوصفي التحليلي. تمثلت عينة الدراسة من الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة والمتداول أسهمها في سوق عمان المالي خلال فترة الدراسة (٢٠١٢ - ٢٠١٦) والتي ينطبق عليها الشروط التالية، أن تكون مدرجة في السوق المالي خلال فترة الدراسة، ولم يتم تصفيته، أن تكون أسهمها متداولة خلال فترة الدراسة، ولم يتم إيقافها عن التداول، أن تتوفر البيانات اللازمة عن متغيرات الدراسة خلال الفترة، كنسبة الإناث في مجلس إدارة الشركة، والمؤشرات المالية اللازمة لنموذج الدراسة، أن تفصح الشركة عن نسبة أو عدد الإناث في مجلس الإدارة، خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٦) ولو في سنة واحدة من السنوات المذكورة، ولهذا فقد اقتصر عينة الدراسة على (٩) شركات صناعية مساهمة عامة. تم استخدام برمجية (EViews) لمعالجة البيانات الأولية؛ حيث تم استخدام المقاييس والاختبارات الإحصائية، ومنها: اختبار ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد، واختبار ظاهرة الارتباط الذاتي، وطريقة تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

أظهرت نتائج الدراسة لا تعتبر عملية التلاعب في قيم الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح بين الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ظاهرة شائعة في جميع الشركات، وما زال وجود الإناث في مجالس الإدارة في الشركات الصناعية أمراً غير سائد في جميع الشركات، كما أن نسبة الإناث في المجالس تختلف من شركة إلى أخرى، لم يساهم وجود الإناث في مجالس إدارة الشركات الصناعية في التقليل من التلاعب بالمبيعات، يساهم وجود الإناث في مجلس الإدارة من الحد من التلاعب بالمصاريف الاختيارية، وهذا قد يفسر بأن المصاريف الاختيارية يساهم وجود الإناث في مجلس الإدارة من الحد من التلاعب بالإنتاج الزائد.

وبالاستناد إلى نتائج الدراسة فقد أوصت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة تفعيل دور الإناث في مجالس إدارة الشركات الصناعية، لما يقمن به من دور في تقليل عمليات التلاعب بالأنشطة الحقيقية، إن زيادة نسبة الإناث يشير إلى وجود تنوع بالنوع الاجتماعي في مجلس الإدارة، ولهذا فإنه من الضروري أن تتنوع خصائص أعضاء مجلس الإدارة في الشركات من جوانب أخرى، كالعمر، والمؤهلات، والخبرات، وغيرها، لما لهذا التنوع من أثر على زيادة الرقابة على أعمال الإدارة.

الكلمات المفتاحية: نسبة الإناث، مجلس الإدارة، إدارة الأرباح، الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح، الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

The Impact of Females Percentage in Directors Board on Real Earnings Management Activities in the Jordanian Industrial Public Shareholding Companies

Prepared by: Azhar Qasim Mohammed Al-Shdeifat

Supervised by: Dr. Ouda Ahmed Bani Ahmed

Abstract

This study aimed to identify the effect of females proportion in the board of directors on the real activities of profit management in the Jordanian industrial public shareholding companies. The study used the analytical descriptive approach. The sample of the study consisted of the Jordanian industrial companies, the public shareholding company and its shares in the Amman Stock Exchange during the study period (2012-2016) Which are subject to the following conditions, are to be listed on the financial market during the study period and have not been liquidated. Their shares are traded during the period of study and have not been suspended from trading. To provide the necessary data on the variables of the study during the period, such as the percentage of females in the company's board of directors, and the financial indicators needed for the study model The Company shall disclose the percentage or number of females in the Board of Directors during the period (2012-2016), even in one of the mentioned years. Therefore, the sample of the study was limited to (9) EVIEWS were used to process raw data; statistical measures and tests were used, including: multiple linear correlation test, self-correlation test, and multiple linear regression analysis method.

The results of the study did not consider the manipulation of the values of the real activities of profit management between the Jordanian industrial companies and public participation is a common phenomenon in all companies, The presence of women on boards of directors in industrial companies remains uncommon in all companies, The proportion of women in boards varies from one company to another, the presence of female directors of industrial companies did not contribute to reducing the manipulation of sales, The presence of females in the board of directors helps reduce the manipulation of optional expenses. This may explain that optional expenses contribute to the presence of female board members to reduce manipulation of overproduction.

Based on the results of the study, the study recommended several recommendations, including the need to activate the role of females in the boards of directors of industrial companies, Because of their role in reducing manipulation of real activities, the increase in the proportion of females indicates the existence of gender diversity in the Governing Council, It is therefore essential that the characteristics of board members in companies differ from other aspects, such as age, qualifications, experience, etc., as this diversity has an impact on increased management oversight.

Keywords: The proportion of female in the Board of Directors, Real earnings management activities, Jordanian industrial public shareholding companies

الفصل الأول: الإطار العام

المقدمة :

قد تسعى الإدارة إلى التأثير على رقم الربح المقرر عنه في القوائم المالية عندما تجد أن مستوى الأرباح التي سيقرر عنها لا يحقق تطلعاتها ومصالحها الخاصة، ويسمى هذا الأسلوب بإدارة الأرباح.

وتدار الأرباح بأسلوبين هما التلاعب بالأنشطة الحقيقية حيث تؤثر الإدارة في رقم الربح من خلال التلاعب الفعلي في مستويات الأنشطة الحقيقية للشركة، وأسلوب التلاعب بالمستحقات حيث تقوم الإدارة بالتأثير على رقم الربح المقرر عنه من خلال استغلال المرونة المتاحة عند تطبيق المعايير المحاسبية (Luo et al., 2017).

وعقب الفضائح التي عصفت بالشركات العالمية مثل شركات Enron و Worldcom أصبح الاهتمام المتجدد بالدور الذي يلعبه مجلس إدارة الشركات في توفير الإشراف الفعال، واتخاذ القرارات الاستراتيجية ومراقبة الأداء، ولتحسين صورة مجلس الإدارة اهتمت المجالس بالعديد من الأمور ومنها التنوع في النوع الاجتماعي.

وتعد نسبة الإناث في مجالس الإدارة من الموضوعات التي كانت وما زالت محل اهتمام الباحثين في فروع العلم المختلفة والعديد من المشرعين في مختلف الدول؛ لكن لا تزال الإناث، في جميع أنحاء العالم، ممثلة تمثيلاً ناقصاً بشدة في مجالس إدارة الشركات؛ إذ لا تشغل النساء سوى (12%) من مقاعد مجلس الإدارة على مستوى العالم، وترأس ما نسبته (4%) فقط من الشركات، ولا يوجد بخمس أكبر (200) شركة أي مديرة في جميع أنحاء العالم (Foster, 2017).

تعتبر الشركات الصناعية، رافداً مهما للاقتصاد الوطني؛ وتساهم في رفع مستوى معيشة أعداد كبيرة من المواطنين؛ وذلك من خلال الحد من البطالة وتوزيعات الأرباح التي تحققها للمساهمين، وتعد الصناعة الوطنية ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني.

مشكلة الدراسة :

تزايدت قدرة المحاسبين بناء على رغبة الإدارة على التلاعب بالقوائم المالية، وذلك من خلال إجراءات متنوعة، ومنها ممارسات الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح بقصد تجميل الصورة التي تعكسها الأرقام الموجودة في تلك القوائم على نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي؛ إذ غالباً ما تضع الإدارة تصوراتها عن رقم الربح الذي تريد التقرير عنه ويقودها في ذلك دوافعها لتعظيم المكافآت الحالية أو المستقبلية.

وما تتسم به الإناث من أنهن أقل تسامحاً مع الانتهازية وأكثر نفوراً من المخاطرة وأقل ثقة مفرطة (Gul et al., 2011)، فقد اختلفت نتائج الدراسات بين ما أظهرت أثراً إيجابياً للإدارة النسائية على التلاعب بالأنشطة الحقيقية (Luo et al., 2017)، وإدارة الأرباح (Gull et al., 2017)، وغيرها، وما أظهرت أن وجود الإناث في مجلس الإدارة ليس بالضرورة أن يكون أمراً فاعلاً (Ferreira, 2010; Segura Sánchez, 2017)، وما لم تظهر أثراً يتعلق بجودة الأرباح على سبيل المثال (Jonnergard & Nasution, 2017).

وبناء على اختلاف نتائج الدراسات السابقة وعدم القدرة على الحسم فيما بينها بشكل نهائي، أتت الدراسة الحالية كمسعى لاستكشاف أثر وجود نسبة من الإناث في مجلس الإدارة، وسعت تحديداً إلى معرفة أثر نسبة الإناث في مجلس الإدارة على الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

وينبثق عن الدراسة الحالية السؤال الرئيسي الآتي:

السؤال الرئيسي: هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الإناث في مجلس الإدارة على الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة؟

وينبثق عنه التساؤلات الآتية:

1. هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الإناث في مجالس الإدارة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على التلاعب بالمبيعات في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة؟

2. هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الإناث في مجالس الإدارة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على التلاعب بالمصاريف الاختيارية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة؟

3. هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الإناث في مجالس الإدارة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على التلاعب بالإنتاج الزائد في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة؟

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. بيان أثر نسبة الإناث في مجلس الإدارة على استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

2. بيان أثر نسبة الإناث في مجلس الإدارة على التلاعب بالمبيعات في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

3. بيان أثر نسبة الإناث في مجلس الإدارة على التلاعب بالمصاريف الاختيارية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

4. بيان أثر نسبة الإناث في مجلس الإدارة على التلاعب بالإنتاج الزائد في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة من خلال بحثها لأثر نسبة الإناث في مجلس الإدارة على الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، ولزيادة وعي ملاك الشركات وأصحاب المصالح بالدور الذي تلعبه الإناث في مجالس الإدارة، وبيان وقياس الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح.

ومن الممكن أن تعتبر نتائج هذه الدراسة من المدخلات المهمة لكل من ملاك الشركات وأصحاب المصالح، وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية، والمشرعين في هيئة الأوراق المالية، وذلك لما ستكشف عنه من أثر نسبة الإناث في مجلس الإدارة، وخصوصاً تأثير ذلك على الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح.

فرضيات الدراسة :

يمكن صياغة فرضيات الدراسة بالصورة الآتية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الإناث في مجلس الإدارة على الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة من خلال العوامل الضابطة (حجم الشركة، ربحية الشركة، نسبة الديون، تصنيف شركة التدقيق).

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الإناث في مجلس الإدارة على التلاعب بالمبيعات في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة من خلال العوامل الضابطة (حجم الشركة، ربحية الشركة، نسبة الديون، تصنيف شركة التدقيق).

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الإناث في مجلس الإدارة على التلاعب بالمصاريف الاختيارية ومصاريف الدعاية والإعلان في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة من خلال العوامل الضابطة (حجم الشركة، ربحية الشركة، نسبة الديون، تصنيف شركة التدقيق).

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الإناث في مجلس الإدارة على التلاعب بالإنتاج الزائد في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة من خلال العوامل الضابطة (حجم الشركة، ربحية الشركة، نسبة الديون، تصنيف شركة التدقيق).

مصطلحات الدراسة :

الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح: وتعبر عن قرار متعمد من قبل المدراء بتعديل قرارات الأنشطة الحقيقية المتاحة لتحقيق توقعات الربحية أو لتفادي الخسائر المتوقعة أو للمحافظة على استقرار المنشأة وهنوعا للتأثير على مخرجات النظام المحاسبي من أجل تعزيز سمعة الشركة ومصداقيتها مع أصحاب المصالح (حماد، 2017).

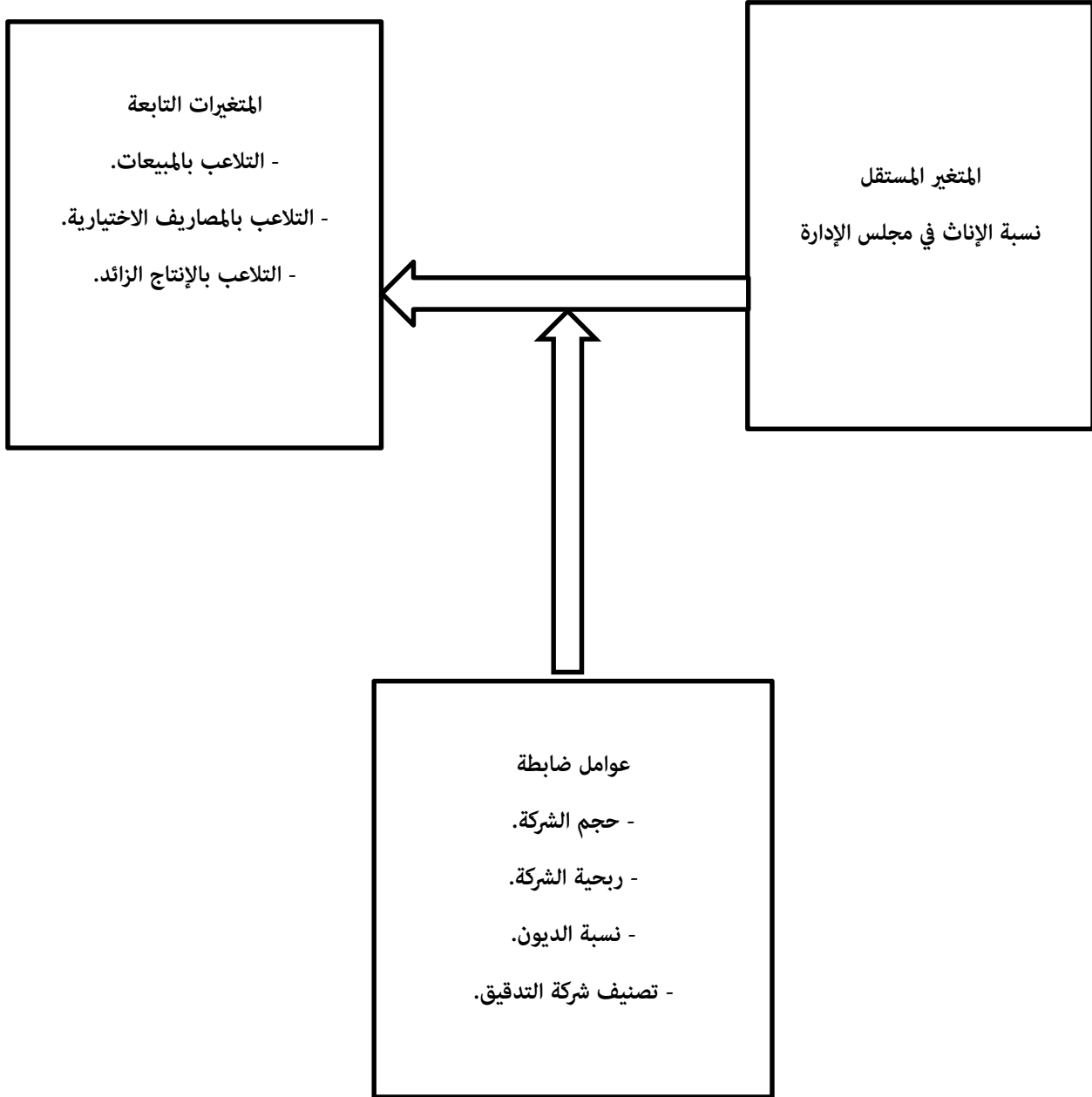
وتعرف إجرائياً من خلال الاستناد إلى النماذج القياسية التي درسها (Roy Chowdhury, 2006)، وهي: النموذج القياسي الخاص بقياس التلاعب بالمبيعات، والنموذج القياسي الخاص بقياس التلاعب بالمصاريف الاختيارية، والنموذج القياسي الخاص بقياس التلاعب بالإنتاج الزائد.

مجلس الإدارة: هو السلطة التنفيذية للشركة التي تتولى تسيير أعمالها، ويمثل صاحب السيادة الفعلية بالرغم من أن السلطة العليا والسيادة القانونية تعود للجمعية العامة للمساهمين (العريني، 2012).

نسبة الإناث في مجلس الإدارة: مجموع الإناث على المجموع الكلي للمجلس في الشركة الواحدة.

نموذج الدراسة :

شكل (١): نموذج الدراسة



من إعداد الباحثة

الفصل الثاني : الإطار النظري

تمهيد :

يتضمن هذا الفصل عرضاً للإطار النظري الذي يهدف إلى التعرف على نسبة الإناث في مجلس الإدارة وأثرها على الأنشطة الحقيقية لإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية .

مجلس الإدارة :

يعتبر مجلس الإدارة (Boards of directors- BoDs) من أكثر آليات الحوكمة تأثيراً في الشركة فيما يتعلق باتخاذ القرارات الاستراتيجية، والمسؤول في المقام الأول عن إدارة الموارد ومراقبة الأداء (Chen et al., 2016, Gull, 2017)؛ فهو "الوسيلة التي تمكن الشركة من النمو والنجاح والاستدامة" (مركز إيداع الأوراق المالية، 2017).

وبالنظر إلى تعدد المهام والوظائف التي يؤديها مجلس الإدارة، وأهمية الحفاظ على استقلاليتها، وحساسية التعيين ضمنه، فإن من المتوقع أن تؤثر تركيبته على الأداء العام للشركة (Segura Sánchez, 2017).

ويُنظر لمجلس الإدارة على أنه إحدى الآليات الداخلية لحوكمة الشركات والمصممة لحماية الإدارة من الممارسات اللاأخلاقية التي تؤثر سلباً على أهداف الشركة التنظيمية (زيدان، 2017)، ولكل شركة مجلس إدارة يتم انتخابه من مالكيها، مع عدم المساس بأصحاب المصالح الآخرين وغايات الشركة واستدامتها (شاهين، 2017)، الأمر الذي يشير إلى أن مسألة التعيين في هذه المجالس من المسائل المهمة والحساسة لما لها من تأثير على استمرارية الشركات (Foster, 2017).

وقد بينت هيئة الأوراق المالية ضمن تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة (2017)، الباب الثاني، المادة الرابعة، أن حجم مجلس الإدارة يتشكل من عدد لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضواً وفقاً لما يحدده نظام الشركة، أما المادة الخامسة فقد بينت مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، ومنها: وضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط التي تحقق مصلحة الشركة وأهدافها، ووضع الإجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين بمن فيهم غير الأردنيين على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدل والمساواة دون تمييز، واعتماد سياسة إدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركة، واعتماد تقرير الحوكمة وتضمينه التقرير السنوي للشركة، ومتابعة القوائم المالية ومطابقتها للوائح والمعايير المحاسبية الدولية (هيئة الأوراق المالية، 2017)، والتوجيه الاستراتيجي للشركة، ومراقبة الإدارة التنفيذية بشكل فعال، والخضوع للمساءلة من قبل الشركة وأصحاب المصالح فيها (شاهين، 2017).

ومن أهم الآليات الرئيسية في مجال الحاكمية المؤسسية استقلالية مجلس الإدارة؛ إذ يحتوي المجلس على أعضاء مستقلين، كالمدرء الخارجيين (Alkahtani et al., 2016) الذين يساعد وجودهم على تحسين الأداء الإيجابي للشركات (Kraus et al., 2017) من خلال تحسين جودة الإشراف على المجلس، وإظهار توازن أكبر في المجلس وتفعيل الرقابة على أداء الشركة حفاظاً على سمعتها (السلمان والبسام، 2016).

ومن المؤكد أن لرأس المال البشري الأهمية القصوى في النماء، وإدارة الشركات، وتولي المهام والمسؤوليات، ومنه تبنى هيكلية مجالس الإدارة، على اعتباره ليس مجرد تحصيل علمي، ولا معارف ومهارات ومواهب واتجاهات ومواقف وأفكار وكفاءات واستعدادات وغيرها من السمات المكتسبة المتجسدة في الناس ذات الصلة بالإنتاجية والمبادرة والابتكار والابتداع والإدارة والأنشطة المتعددة فقط، بل إنه- وكما أشار بيكر (Becker, 1994) "الموارد الموجودة في الناس".

نسبة الإناث في مجالس الإدارة :

إن قيمة القدرات والإمكانات البشرية التي لا تقتصر على فئة دون أخرى، وبالتحديد من حيث النوع الاجتماعي، والذي يؤكد أنه ما شهدته العالم من تقدم للإناث في مجالي التعليم والعمل، وذلك كوسيلة للحد من الأمية والفقر وتعزيز النماء والاستدامة في جميع المجالات، وتماشياً مع اعتماد أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للعام (2030) المتضمنة تحقيق العدالة في النوع الاجتماعي وتمكين جميع النساء والفتيات، كجزء من أهدافها (منظمة العمل الدولية، 2015)

ومع كل التقدم والإنجاز المحرز إلا إن فرص الإناث ما زالت بعيدة عن أن تكون مكافئة للذكور في مجال العمل، وما زالت نسبة المدراء الإناث قليلة في مجالس إدارة الشركات (Luo, Xiang, & Huang, 2017) رغم التوجه العالمي لتخصيص مقاعد لهن ضمن مجالس الإدارة بصفة قانونية (كما في السويد وإسبانيا)، عدا عن الأدلة التجريبية ما زالت غير حاسمة ولا تدعم بشكل موحد فكرة أن التنوع في النوع الاجتماعي سيؤدي دائماً إلى أداء أفضل في مجال العمل، وتحديداً في مجالس إدارة الشركات (Campbell & Mínguez-Vera, 2012; Ahern & Dittmar, 2008).

نسبة الإناث في مجالس الإدارة ومراقبة الأداء :

أن مجالس إدارة الشركات مسؤولة في الأساس عن إدارة الموارد ومراقبة الأداء (Chen & Tong, 2015)، فإن بحث ودراسة آليات رفع فاعليتها تأخذ موقع الصدارة، وعلى الأخص فيما يتعلق برفدها بالإناث اللائي يعتمد دورهن بشكل كبير على خصائصهن الشخصية (Luo et al., 2017)؛ وذلك لما يتمتعن به من العديد من السمات الملائمة في أهمية الحكم، وموقف المخاطرة، وأسلوب صنع القرار (Chung & Monroe, 2001)، بالإضافة إلى اجتهادهن وقدرتهن على الأداء الأفضل في المراقبة (Chen & Tong, 2015; Luo et al., 2017) وإسداء المشورة ضمن المجلس (Adams & Ferreira, 2004). ثم إن السلطة التنفيذية ترتبط إيجابياً بهذا التنوع في المجلس؛ أي أن وجود الإناث في مجالس الإدارة يقلل من استقلاليتها (Usman, Zhang, Farooq, 2018; Makki, & Dong, 2018)، وربما كان ذلك لأن المدراء الإناث ينبغي أن يناضلن ويعملن بجد للوصول إلى مجالس الإدارة ومن ثم مواجهة ضغوط التوافق مع أعضاء مجلس الإدارة الآخرين للمضي قدماً (Eagly & Carli, 2003) أو لأنهن مراقبات غير حازمات (Usman et al., 2018)، مع الإشارة إلى أن هنالك نقص في الإمدادات من الإناث المؤهلات اللائي يمكن أن ينضممن إلى مناصب تنفيذية عليا لأنه من المرجح أن يكن أصغر سناً وأقل خبرة في مجال الأعمال من نظرائهن الذكور (Ferreira, 2010; Terjesen et al., 2009).

نسبة الإناث في مجالس الإدارة والمخاطر :

تعتبر الإناث أقل تسامحاً مع الانتهازية وأكثر نفوراً من المخاطرة وأقل ثقة مفرطة (Adams & Ferreira, 2009; Gul et al., 2011; Srinidhi et al., 2011) ومنكرات للذات (غير أنانيات)، ومساعدات، في حين تعلم الذكور أن يكونوا عدوانيين ومتوجهين نحو المهام؛ الأمر الذي دعا لاختلاف الطرفين في آلية صنع القرار وقواعده بالنظر إلى الفرق في أسلوب تقييم القضايا الأخلاقية.

(Galbraith & Stephenson, 1993)، وبالتالي في الحكم والسلوك الأخلاقي ومدى التعرض للخطر (إدارة المخاطر)، على اعتبار أنها الشكل التشغيلي للمبادئ الأخلاقية (Doyle et al., 2009)؛ أي أن الالتزام بأخلاقيات العمل هو أداة لذلك (Francis & Armstrong, 2003) وهذا يمكن أن يتأق من وجود مجالس ذات إدارة نسائية (Chen & Tong, 2015)؛ فالإناث- بالاستناد للأدلة التجريبية تمهيد من بحوث أجريت على الطلبة- أكثر اهتماماً بالقضايا الأخلاقية وأكثر حساسية تجاهها وأعلى مستوى في التطور الأخلاقي من الذكور الذين يمتلكون نزعة نفعية أكثر إزاء ذلك (Peterson et al., 1991; Bernardi & Arnold, 1997)، وهن أقل احتمالاً للانخراط في سلوك العمل اللاأخلاقي (Betz et al., 1989)، ويبدن قدرة على إصدار حكم أخلاقي أكثر صرامة في مجال العمل (Weeks et al., 1999).

ومن السمات الهامة الأخرى للإناث في مجال العمل النفور، وتجنب المخاطرة (Bernasek & Shwiff 2001)، وهذا لا يتعارض مع كونهن أقل ثقة مفرطة من الذكور؛ فالثقة المفرطة التي يمتاز بها الذكور لا تتواءم مع حياة دقة المعرفة إزاء المخاطر، وبالتالي حتى لو أبدت الإناث ثقة أقل إلا إنهن أقل احتمالاً لاتخاذ قرارات متطرفة (Ray 2005)؛ أي أن خياراتهن أقل خطورة من الخيارات التي يتخذها الذكور حتى وإن كانوا يحملون نفس درجة النفور من المخاطرة (Chen & Tong, 2015). يضاف لذلك أن ثمة علاقة إيجابية بين المجالس ذات الإدارة النسائية والأداء المالي (Lückerath-Rovers, 2013; Terjesen, Sealy & Singh, 2009)، وربما كان ذلك عائداً إلى فكرة أن الإناث أكثر نفوراً من المخاطرة من الذكور، لأنهن يملن إلى اقتراحات أقل عدوانية واستراتيجيات استثمار أكثر ديمومة (Reguera-Alvarado, Fuentes, & Laffarga, 2015)، ومن حيث المخاطرة، فقد وجدت بعض الدراسات أن الشركات التي تتمتع بمشاركة أكبر من الإناث في الإدارة هي ذات نفوذ أقل، وتستثمر بشكل أدنى في البحث والتطوير، وتحقق كفاءة استثمارية أقل، وتقوم بدفاعات أقل للاستحواذ (Adams & Ferreira, 2009; Chen et al., 2016; Jin et al., 2014).

نسبة الإناث في مجالس الإدارة والمسؤولية الاجتماعية :

نظراً لما تظهره الإناث من اهتمام أكبر بالعلاقات الشخصية واعتمادهن القيادة التشاركية أكثر (Trinidad & Normore 2005)، واتصافهن بأنهن أكثر حساسية تجاه الآخرين وقدرة على التعامل مع مصالح أطراف متعددة (Huse & Nielsen, 2010)، فهن أفضل في التواصل مما يعزز المسؤولية والأداء الاجتماعي والأعمال الخيرية للشركات نظراً لأنهن أكثر اهتماماً بالآخرين ويفكرن بالمسؤولية الاجتماعية أكثر من الذكور (Bear et al., 2010; Jia & Zhang, 2013)، ولارتباطهن بالقطاعات القريبة من العملاء والمناطق الإدارية اللينة، مثل التسويق والموارد البشرية (Rao & Tilt, 2016).

نسبة الإناث في مجالس الإدارة واتخاذ القرار :

الإناث على استعداد للنظر في وجهات نظر مختلفة ومراعاة الأفكار المتباينة (Eagly as cited in Chen & Segura Sánchez, 2017; Tong, 2015)؛ لذا يعالجن المعلومات بأسلوب مختلف عن الذكور من حيث أنهن- وعلى عكس الذكور- أكثر اهتماماً بالمعلومات التي لا تتفق مع فرضياتهن، وبالتالي أكثر قدرة على تقديم حلول أفضل للمشاكل المعقدة (Chung & Monroe 2001)، ومن المرجح أن يتخذن القرارات المناسبة، عدا عما هو معروف من أن الرؤية الأوسع وتقييم البدائل ووجهات النظر المتنوعة والتوسع في مصادر المعلومات يؤثر بشكل إيجابي في حل المشكلات (Segura Sánchez, 2017) وفي الإبداع والابتكار (Ferreira, 2010) من خلال توفير فهم أفضل لمعضلات بيئة العمل (Campbell & Mínguez-Vera, 2008).

نسبة الإناث في مجالس الإدارة وقرارات الاستثمار :

تنزع الشركات ذات الإدارة النسائية إلى أن تومئ بهذا التنوع في النوع الاجتماعي لأصحاب المصلحة من خلال صور التقرير السنوي (Bernardi et al. 2002)، مما يشير إلى أن المستثمرين يأخذون في الاعتبار دور الإناث في الحد من المخاطر عندما يتخذون قرارات الاستثمار (Martin et al., 2009)؛ أي أن تعيين الإناث في مجالس الإدارة قد يؤدي إلى تعزيز سمعة الشركة (Dang & Nguyen, 2016) لأنها ترسل إشارات إيجابية إلى أصحاب المصلحة مثل المستهلكين والموردين والمجتمع (Rose, 2007)، مما يعني أن المعلومات الخاصة بالمدراء الإناث تعتبر ذات قيمة بالنسبة للغرباء هما في ذلك أصحاب الديون (Chen & Tong, 2015).

وبالنظر في الأدب المتعلق بالإدارة النسائية فإن مجالس الإدارة التي تضم نسبة من الإناث تسهم في خفض العلاقة الإيجابية بين البحث والتطوير (Chan et al., 2001; Kothari et al., 2002; Shi, 2003) أو خفض الأثر السلبي للبحث والتطوير على تكلفة الدين، وانخفاض احتمالية الإفراط في المخاطرة في قرارات الاستثمار في البحث والتطوير، مما سيضعف العلاقة الإيجابية بين الاستثمار في البحث والتطوير وتقلب الأداء في المستقبل (Chen & Tong, 2015)، ويمتلكن تأثيراً إيجابياً على سلوك مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية (Adams & Ferreira 2009; Gul et al. 2011; Srinidhi et al. 2011) وسجلات حضور الذكور؛ فهن يتمتعن بسجل حضور أفضل من الذكور في اجتماعات مجلس الإدارة (Adams & Ferreira, 2009)، وثمة علاقة إيجابية بين المدراء الإناث وجودة الأرباح (Gul et al., 2011; Srinidhi et al., 2011)، بالإضافة إلى أن المدراء الإناث يمكن أن يحسنن من إبلاغ المعلومات عن أسعار الأسهم من خلال الكشف عن معلومات أكثر تحديداً (Srinidhi et al., 2011)، وانخفاض التقلبات في عوائد الأسهم (Adams & Ferreira, 2004)، عدا عن أن هذه الشركات أقل عرضة لارتكاب عمليات احتيال محاسبية (Cumming et al., 2012).

ويتعدى الأمر حدود ذلك إلى أن تولي الإناث للمناصب الإدارية العليا يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي على التطور الوظيفي للمرأة في المراكز الدنيا من حيث الاحتذاء بهن (Terjesen et al., 2009)، ويمكن أن يسهم في القضاء على الرمزية (Tokenism): تشير الرمزية في سياق العمل إلى ممارسة توظيف شخص ينتمي إلى مجموعة من الأقليات من أجل منع الانتقادات ضد صورة الشركة وإثبات أن الموظفين يُعاملون بشكل عادل) من خلال زيادة شفافية اختيار الموظفين والإظهار للموظفين ذوي الدرجات الوظيفية الأدنى أن فرصة تحقيق أعلى المناصب في الشركة تعتمد فقط على مهاراتهم ومؤهلاتهم وليس على غيرها (Rose, 2007).

ويمكن أن تكون المجالس ذات الإدارة النسائية بمثابة آلية بديلة لحوكمة الشركات للحد من التلاعب في الأنشطة الحقيقية، وبالتالي تزويد أصحاب المصلحة المهتمين أو الجهات المعنية بتقارير أرباح عالية الجودة (Luo et al., 2017).

وكما أُشير سابقاً، فرغم وجود مسارات تتنبأ بالأثر الإيجابي للإدارة النسائية فهناك مسارات تشير للعكس، وهذا يتمثل بأنه رغم إمكانية التوصل لقرارات أفضل في ظل تباين وجهات النظر وتعدد الرؤى ضمن مجالس الإدارة النسائية إلا إن ذلك يمكن أن يكون مستنزفاً للوقت (Segura Sánchez, 2017)، وبالتالي مخللاً بكفاءة المجلس، أو معرضاً لمجلس الإدارة للنزاع وقلة التماسك من كونه متنوعاً في الأطر الشخصية والمهنية (Ferreira, 2010) ومختلفاً في الاهتمامات والقيم، أو أن أسس الاختيار لهذه المجالس لم تكن مناسبة؛ ذلك أن الالتفات للسّمات الديمغرافية، مثل السن والجنس والعرق، عندما يتعلق الأمر بالمساواة في المجلس أمر هام لكنه ربما يغدو معيقاً في الحصص المتعلقة بالجنسين نظراً لعدم الاهتمام بخلفيات أخرى ذات صلة، مثل التعليم والمؤهلات والتدريب (Segura Sánchez, 2017).

بالإضافة إلى أن ثمة دراسات لم تجد أن المجالس ذات الإدارة النسائية يمكن أن تحسن الأداء المالي مع أنها يمكن أن تحسن من المراقبة في المجلس؛ لأن الإناث أكثر ميلاً للمشاركة في لجان المراقبة من غيرها وتعزيز معدل الحضور والمساءلة عن الأداء الضعيف للمدراء (Adams & Ferreira, 2009)، وأخرى وجدت أن السلطة الإدارية تنخفض عندما يكون المجلس متنوعاً من حيث النوع الاجتماعي (Ahmed & Ali, 2017)، وربما كان هذا الاختلاف فيما بين نتائج الدراسات حول العلاقة بين السلطة الإدارية والمجالس المتنوعة في النوع الاجتماعي لأن ثمة عوامل أخرى تؤثر بالسلطة الإدارية؛ كالربحية وقيمة الشركة والتصنيف الائتماني ورد الفعل على إعلانات الشراء التي تؤثر سلباً (Usman et al., 2018) وتكلفة الدين التي تؤثر إيجاباً (Liu & Jiraporn, 2010).

ومثلما تبلغ بعض الدراسات عن ارتباطات إيجابية بين المدراء الإناث وأداء مجالس الإدارة (Campbell & Adams & Ferreira, 2009; Haslam et al., 2008)، فإن ثمة دراسات أخرى تبين العكس (Mínguez-Vera, 2008)، ولا يمكن الفصل بين هذه الدراسات بشكل قاطع ونهائي، لكن بالإمكان استكشاف النتائج وراء زيادة تمثيل الإناث في مجالس الإدارة سواء أكانت من حيث الأداء المالي أو مخرجات اقتصادية أو جودة التقارير المالية أو إدارة المخاطر أو الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح، وهو - المذكور أخيراً- ما تسعى له الدراسة الحالية في ظل شح الأدلة التجريبية في الأدب المتعلق بأثر نسبة الإناث في مجالس الإدارة على الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح.

بالإضافة إلى أنها توسع الأدب المتعلق بالإدارة النسائية أو التنوع في النوع الاجتماعي لمجالس الإدارة من حيث ربطها بشكل مباشر بالأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح.

الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح :

أدى إفلاس العديد من الشركات العالمية للانتباه لأسلوب إدارة الأرباح ومحاولة دراسته ومعرفة أسباب هذا الإفلاس والانهيارات التي حصلت (بقيلة و العكور، 2018؛ رزق، 2017؛ مبارك، 2015)، فأسلوب إدارة الأرباح إما أن يؤدي إلى تخفيض الدخل بغرض تخفيض الضرائب أو زيادته بغرض زيادة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة أو تهيبه عن طريق تخفيضه إذا كان مرتفعاً أو زيادته إذا كان منخفضاً؛ وذلك لتخفيض التقلبات الحادة في مستوى الربح لتحقيق الاستقرار في أسعار الأسهم في السوق (ابو جبريل و ذنبيات، 2016)

ويعتبر مفهوم إدارة الأرباح من الموضوعات التي مازالت تثير اهتمام الكثير من الباحثين (بقيلة والعكور، 2018؛ رزق، 2017) والجهات الرقابية والإشرافية وذلك لمعرفة الطرق والأساليب المتعلقة بذلك بغية محاولة اتخاذ الإجراءات المانعة لحدوث مثل هذا التضليل لما يمكن أن يكون له من آثار بالغة الخطورة، ليس فقط على الشركة فحسب وإنما على قرارات المستثمرين والمقرضين وغيرهم من الجهات التي تعتمد على المعلومات المنشورة في التقارير المالية (رضوان، 2013).

ونظراً لاختلاف وجهات نظر الباحثين في تحديد مفهوم إدارة الأرباح وتناوله من أبعاد مختلفة فقد تعددت التعريفات التي تم وضعها؛ إذ عرفها Cupertino, et al. (2015) على أنها مصطلح يستخدم لوصف القرار الذي يفرضه بعض المدراء على أساليب محاسبية أو توجيه الأنشطة التشغيلية بطريقة تؤثر على الأرباح بنية تلبية أهداف محددة من حيث النتائج الواردة في البيانات المالية، في حين عرفها آدم (2016) بوصفها الممارسات غير الأخلاقية في اختيار التقديرات والسياسات المحاسبية المتاحة التي تتيح فرصة للتلاعب والغش، مما ينتج عنها بيانات مالية غير صحيحة ومضللة، ويرى رزق (2017) أن إدارة الأرباح تمثل "التدخل المتعمد من قبل المدراء في نتائج التقارير الآلية من أجل التلاعب في الأرباح المحاسبية المنشورة باستخدام المرونة الموجودة في السياسات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو من خلال التقديرات المحاسبية لتضليل أصحاب المصالح عن الأداء المنخفض للشركة أو للتأثير على أسواق المال أو للوفاء ببعض الشروط التعاقدية".

ويشير Healy and Wahlen (1999: 386) إلى أن إدارة الأرباح تتحقق عندما يقوم المدراء باستخدام الحكم الشخصي في إعداد البيانات المالية، وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل البيانات المالية إما بتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للشركة أو لإبرام تعاقدات باستخدام الأرقام المحاسبية. وهذا يعني أن إدارة الأرباح، من جهة، ممارسة غير أخلاقية تفتعلها الإدارة من أجل تحقيق مصالح شخصية أو تنظيمية من خلال التلاعب أو تغيير بعض البنود الظاهرة في القوائم المالية، وخداع أصحاب المصلحة بتزييف الأداء المالي غير الجيد للشركة وللتأثير على المال والوفاء بالشروط الواردة بالتعاقدات وذلك بسبب المرونة الموجودة في السياسات والمبادئ المحاسبية والتقديرات المحاسبية. ومن جهة أخرى يشير Al-Far (2006) أنّ التلاعب في الأرباح يمكن أن يعتبر مقبولاً أخلاقياً عن طريق القرارات التشغيلية، أما إذا كان التلاعب عن طريق السياسات المحاسبية فيعتبر غير مقبول أخلاقياً.

أساليب إدارة الأرباح :

تدار الأرباح عبر أسلوبين، وهما: التلاعب بالمستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals Manipulation) والتلاعب بالأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح (Real Activities Manipulation- REM) (Cohen et al., 2008;) (Roy Chowdhury, 2006; Zang, 2012; Luo et al., 2017; Ge and Kim, 2014; Cid et al., 2017; رضوان، 2013).

يعتمد أسلوب التلاعب بالمستحقات الاختيارية على توظيف الاختيارات المحاسبية لخدمة أهداف الإدارة وذلك عن طريق المرونة الممكنة في المبادئ والمعايير المحاسبية (حماد، 2017؛ Braam et al., 2015) والتي تسمح بحرية الاختيار بين البدائل المحاسبية، بالإضافة إلى السماح لها باستخدام التقديرات المحاسبية فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية وإدارة عملية الإفصاح، واستخدام هذه الممارسات بما يحقق أهداف الإدارة المتعلقة بالتأثير على الأرباح (Healy & Wahlen, 1999).

ويمنح وجود سياسات محاسبية متعددة لتطبيق المعيار الواحد الإدارة فرصة الاختيار بين هذه السياسات بما يمكنها من الوصول إلى المستوى المرغوب من الأرباح التي سيقدر عنها (رضوان، 2013)، وكما يمكن للإدارة إدارة تقديراتها المحاسبية للمستحقات الاختيارية (كالتقديرات الخاصة بحساب المخصصات) التي يجب التقرير عنها في القوائم المالية بالشكل الذي تصل به إلى مستوى الأرباح المرغوبة (عبد الوهاب وآخرون، 2017).

أما أسلوب التلاعب بالأنشطة الحقيقية، والذي قدم مفهومه لأول مرة شيبير (Schipper, 1989) على أنه التحكم في توقيت القرارات الاستثمارية والتمويلية لتغيير الأرباح المقرر عنها أو بعض فرعياتها، والذي يشير كذلك إلى مجموعة من الإجراءات الإدارية التي تنحرف عن الممارسات التجارية العادية، ويتم الاضطلاع بها بهدف تحقيق عتبات أرباح معينة (Roy chwdhury, 2006)، فهو ممارسة شائعة (Graham et al., 2005) تعبر عن تأثير الإدارة في رقم الربح من خلال التلاعب الفعلي في مستويات الأنشطة الحقيقية الموجودة في الشركة، فعلى سبيل المثال تتخذ الإدارة قراراً يتعلق بزيادة حجم الانتاج بشكل يفوق الطلب من أجل زيادة المخزون ومن ثم تخفيض تكلفة البضاعة المباعة، وبالتالي زيادة الأرباح (زين الدين، 2012؛ عبد الوهاب وآخرون، 2017).

ويرى صقر وآخرون (2016) أن إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية تمثل التغيير المتعمد من قبل الإدارة في رقم الربح لإدارته بشكل موضوعي من خلال قرارات ممارسات الأنشطة داخل المنشأة سواء أكانت المتعلقة بعمليات التشغيل أو الأنشطة الاستثمارية سواء أكان الدافع انتهازي أو كفاءة، ويمثل توقيت المعاملات عنصراً هاماً لإتمامها، كما يترتب عليها تدفقات نقدية حالية ومستقبلية مثل تأجيل المصروفات التقديرية أو تسريع عمليات البيع.

وتعتمد إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على اتخاذ قرارات تشغيلية أو استثمارية بهدف تضليل أصحاب المصالح بإعطائهم فكرة تتعلق بأن بنود معينة مدرجة بالقوائم المالية تم تحقيقها في ظروف التشغيل العادية (Roy Chowdhury, 2006).

وبالتالي، يمكننا الإشارة إلى أن إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية هي ممارسات تقوم بها الإدارة للوصول إلى رقم الربح المرغوب من خلال التغيير بالأنشطة التشغيلية والتلاعب المتعمد بالمبيعات أو زيادة الانتاج أو تخفيض المصاريف التقديرية. ويمكن أن يكون هذا أكثر وروداً لدى الشركات ذات الاقتصاديات الناشئة (Luo et al., 2017) والشركات المعرضة للخسائر (Vila Nova et al., 2015).

ويشير Roy chowdhur (2006) أن إدارة الأرباح الحقيقية تحدث عندما يتخذ المدراء إجراءات تغيير توقيت العمليات أو هيكلتها وتعيد عن الممارسات التجارية العادية مثل التلاعب بالمبيعات، وخفض النفقات الاختيارية، والإفراط في إنتاج المخزون لتقليل تكاليف البضائع المباعة، مع الهدف الرئيسي للاجتماع أو التغلب على عتبات أرباح معينة و يشارك مُصدرو السندات في تلاعب في الأنشطة الحقيقية في الأرباح التي تسبق مباشرة إصدارات السندات (Cid et al., 2017).

أسباب التحول إلى أسلوب الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح :

تستخدم الشركات المرنة المتاحة في المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (Generally Accepted Accounting Principles- GAAP) مما يساعدها على إدارة أرباحها باتخاذ أسلوب الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح بدلاً من التلاعب بالمستحقات الاختيارية (Commerford et al.,2016 ; Li, 2018)، وذلك لعدة أسباب، منها:

يتم ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية في أي وقت خلال السنة (Gunny, 2010; Ezat, 2015)، بينما تتم ممارسة أسلوب إدارة الأرباح بالمستحقات الاختيارية في نهاية السنة (Chen, 2012) حيث يتحدد الاستحقاق الاختياري بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً؛ أي أنه إذا رغبت الإدارة بتحريف مبلغ الربح فالمخاطرة تظهر في حالة تحريفه ليكون أكبر من الاستحقاق الاختياري (رضوان، 2013؛ Zang, 2012).

تستخدم إدارة الشركات الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح لتوقعات الربح المستقبلية، وتتفق هذه الأنشطة مع مفهوم الإدارة الرشيدة (حماد، 2017)، وتسعى هذه الإدارة إلى استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح في حالات اقتصادية معينة (Roychwdhury, 2006)، وتلجأ الشركات إلى الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح لتحقيق المستوى المطلوب من الأرباح (Cupertino, 2015).

يعد قانون ساربينز- أوكسلي (Sarbnens-Oxley (SOX)*الذي صدر في الولايات المتحدة عام (2002) من الأمور التي ساعدت الشركات على التحول من أسلوب إدارة الأرباح بالمستحقات إلى إدارة الأرباح المعتمدة على الأنشطة الحقيقية (Cohen et al., 2008; Sakaki et al.,2016؛ رزق، 2017؛ رضوان، 2013؛ زين الدين، 2012؛ صقر وآخرون، 2016).

يمكن لمدقق الحسابات اكتشاف أي انحراف والتأكد من معقولية المستحقات الاختيارية عند فحصها لأنها تتعلق بطرق تسجيل المعاملات (الجعدي وابو ناهية، 2015؛ Irani and Oesch , 2016)، بالمقابل ثمة صعوبة في اكتشاف التلاعب بالأنشطة الحقيقية من قبل مدقق الحسابات لأنها لا تقع ضمن نطاق تدقيق الحسابات (عبدالوهاب وآخرون، 2017؛ Gunny,2010; Alhadab and Clacher, 2018)، ولأنها تختص بالأنشطة نفسها وليس بطريقة تسجيلها (الجعدي وابو ناهية، 2015)؛ وتؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية

قانون ساربينز- أوكسلي (Sarbnens-Oxley (SOX) قانون أمريكي أصدره الكونجرس يوجب على الشركات أن تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية، وهو ما يُحمل الرئيس التنفيذي ومدير القطاع المالي مسؤولية شخصية عن إعلان بيانات مالية خاطئة.

(Braam, et al., 2015)، ولأنها تشكل مصدر ازعاج وقلق للمدققين؛ وتؤدي إلى دخولهم بمناقشات مع العملاء، وزيادة الشكوك، وتعديل إجراءات التدقيق وتقييم المخاطر، وقد يذهب المدققون إلى حد الاستقالة (Commerford et al.,2016).

تستخدم الشركات التي لها ارتباطات سياسية الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح لما تتميز به من السرية العالية وإمكانية إخفاء التحيز السياسي (Braama et al., 2015).

وقد بينت عدة دراسات (عبدالوهاب وآخرون، 2017؛ Ezat، 2017؛ Zang، 2012؛ Achleitner et al.، 2014؛ Zhu et al.، 2015؛ Chen et al.، 2012؛ 2015 أن معظم الشركات تستخدم كلا من الإدارة الحقيقية للأرباح والتلاعب بالمستحقات بصورة منظمة ومتكاملة؛ فالشركات التي تستخدم التلاعب بالأنشطة الحقيقية على مدار الفترة تستغني عن استخدام التلاعب بالمستحقات الاختيارية إذا وصلت لرقم الربح المستهدف في نهاية الفترة، أما في حالة عدم تحقيق رقم الربح المستهدف فإنها لا تستخدم أسلوب المستحقات الاختيارية، وبالتالي يظهر عند تدقيق حسابات الشركة بأنها لم تستخدم إدارة الأرباح، ولقد توصلت دراسة (Li، 2018) ان العلاقة بين نوعي إدارة الأرباح تكاملية وليست مقايضة للشركات.

وترى الباحثة انه ربما يكون الدافع الأكبر وراء استخدام الشركات الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح- بناء على ما سبق- هو صعوبة اكتشافها من قبل مدققي الحسابات لتماشيها مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، بسبب إمكانية التلاعب فيها بأي وقت من أوقات السنة.

تصنيف التلاعب بالأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح :

تتنوع تصنيفات الأنشطة الحقيقية التي تتأثر بالقرارات الإدارية والتي تلبى غايات وأهداف الإدارة، ويمكن تقسيمها إلى: أولاً؛ التلاعب بالأنشطة التشغيلية، ثانياً؛ التلاعب بالأنشطة الاستثمارية، ثالثاً؛ التلاعب بالأنشطة التمويلية (حماد، 2017؛ رضوان، 2013؛ عبدالوهاب وآخرون، 2017؛ Healy & Wahlen، 1999).

-التلاعب بالأنشطة التشغيلية :

لقد ساعد تكرار الأنشطة التشغيلية وتنوعها خلال الفترة المالية، والمرونة المتاحة للإدارة في تحديد توقيتها وحجم ادائها في اعتبارها من أكثر انواع الأنشطة تعرضاً للتلاعب من قبل الإدارة (عبدالوهاب وآخرون، ٢٠١٧). ومن اشكال هذا التلاعب ما يأتي:

1- إدارة المبيعات (Sales Management)

تعتبر إدارة المبيعات واحدة من الطرق الأكثر استخداماً لإدارة الأرباح الحقيقية (Francis et al. 2016)، وتعني اتخاذ الإدارة مجموعة من الإجراءات التي تؤثر على حجم المبيعات بالزيادة أو النقصان (صقر، 2016)، وتقوم الشركات بزيادة مبيعاتها عن طريق اعطاء خصومات في اسعار البيع وشروط ائتمانية اسهل (Cupertino، 2015)؛ حيث يقوم مديرو الشركة بأجراء تخفيضات روتينية في اسعار المبيعات في الربع الرابع لتجنب الخسائر وانخفاض ارباح المبيعات (Francis et al. 2016). وقد أشار الباحثون (صقر، 2016؛ Roychowdhury، 2006) أن هذه التخفيضات التي تؤدي إلى تحقيق ارباح قصيرة الاجل تظهر نتائج سلبية تتمثل بتوقع العملاء للتخفيضات في الفترات المستقبلية فيلجؤون لتأجيل عمليات الشراء في نهاية العام للحصول على خصم آخر.

2- الزيادة في الانتاج (Over production)

تقرر الإدارة زيادة حجم الانتاج خلال الفترة ليس بسبب زيادة الطلب على منتجات الشركة، وانما لزيادة الأرباح التي سيعلن عنها في نهاية الفترة (Cid et al. 2017)، فعندما تزيد الشركات انتاجها يمكن للخصم المعطى في أوقات معينة رفع قيمة المبيعات في نهاية العام وتحسين المخزون، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة البضائع المباعة (Roy Chowdhury، 2006)

وذلك من خلال توزيع التكاليف الاضافية الثابتة على عدد اكبر من الوحدات المنتجة فينخفض نصيب الوحدة من تكلفة الانتاج وبالتالي تنخفض تكلفة البضاعة المباعة ومن ثم ترتفع قيمة الأرباح التي سيعلن عنها في نهاية الفترة (حماد، 2017).

من المعروف ان زيادة حجم الانتاج عن الحجم الطبيعي الذي يحتاجه السوق خلال الفترة له آثار سلبية على وضع الشركة في الفترات المستقبلية (الجعدي و ابو ناهية، 2015)، حيث يؤدي إلى تخزين وحدات من المخزون ليس لها تصريف مما يحمل الشركة تكاليف تخزين اضافية في الفترات القادمة، واحتمالية تلف بعض هذه الوحدات أو تقادمها (زين الدين، 2012)، وقد تضطر الإدارة احيانا إلى التخلص من المخزون الزائد في الفترات المستقبلية بأساليب قد تضر بربحية الشركة على المدى الطويل، فعلى سبيل المثال تلجأ الشركة إلى بيع المخزون الزائد بأسعار منخفضة وربما اقل من التكلفة مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح والتدفقات النقدية في الفترات المستقبلية (عبدالوهاب وآخرون، 2017).

3- تخفيض المصاريف الاختيارية (Reducing Discretionary)

تعتبر عملية تخفيض المصاريف أو زيادتها اداة فعالة للتأثير على رقم الربح (زين الدين، 2012؛ الجعدي و ابو ناهية، 2015)، فاتباع الشركات الزيادة في المصاريف وقيمتها اذا رغبت في تقليل الأرباح أو تقلل منها اذا رغبت في زيادة الأرباح (صقر وآخرون، 2016)، وهذا يعود لتصرف الإدارة (عبدالوهاب وآخرون، 2017). ومن المصاريف الاختيارية ذات العلاقة بالأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح مصاريف البحث والتطوير ومصاريف الدعاية والإعلان والمصاريف الإدارية والعمومية.

أ- مصاريف البحث والتطوير (Research & Development Expense-Rand D)

تتنافس الشركات في استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة، وتهتم بشكل مستمر بمشاريع البحث والتطوير، لذا تعتبر مصاريف البحث والتطوير أداة من أدوات الربح الخاصة بهذه الشركات لما تمثله من نسبة كبيرة في اجمالي مصاريفها (زين الدين، 2012؛ صقر، 2016). وإذا تم تخفيض هذه المصاريف فإن ذلك سيؤثر على الأرباح التشغيلية المستقبلية (Cid et al., 2017)؛ وبالتالي على قيمة الشركة على المدى الطويل، الأمر الذي يخفف أيضاً من التنافس على المدى الطويل لأنها لا ترتبط بسعر السهم فقط وإنما بعوائد الاسهم وهذا يؤكد ارتباطها بأساليب الإدارة الحقيقية للأرباح (صقر، 2016).

تتخذ بعض الادارات اجراءات مالية مختلفة باتباع المبادئ المحاسبية، فمثلاً يقوم بعض المدراء بتخفيض مصاريف البحث والتطوير من أجل الوصول إلى الربح المستهدف (عبدالوهاب وآخرون، 2017)، في حين يلجأ آخرون إلى تأخير عمليات البدء في أي مشروع جديد للوصول للربح المستهدف حتى لو كان هذا التأخير يؤدي إلى التضحية بقيمة الشركة (زين الدين، 2012؛ Roychowdhury, 2006)، وقد توصلت دراسة (Bereskin et al., 2018) بأن إدارة الأرباح الحقيقية تعرقل التقدم التكنولوجي للشركات وتسلب الضوء على التكاليف المحتملة للتلاعب الإداري في نفقات البحث والتطوير لتغيير الأرباح المسجلة.

ب- مصاريف الدعاية والإعلان والمصاريف الإدارية والعمومية (Selling General & Administrative Expenses)

إذا ما أراد المدراء الحصول على الأرباح على المدى القصير وزيادة كميتها على المدى الطويل فإنهم يعملون على تخفيض مصاريف الدعاية والإعلان (صقر، 2012)، وذلك من خلال الاستغناء عن البدء بمشاريع جديدة للوصول إلى الربح المستهدف والتضحية بالقيمة المالية للشركة على المدى البعيد من خلال خفض المصاريف (الجعدي و ابوناھية، 2015)، وهذا التخفيض لا يعرض انخفاض الأرباح الناجم عن انخفاض المبيعات وخاصة عندما تكون الفترة الزمنية بين مصاريف الدعاية والاعلان والمبيعات كبيرة (صقر، 2016).

التلاعب بالأنشطة الاستثمارية (Investing Activities) :

يمكن أن يتم التلاعب بالأنشطة الاستثمارية عبر تحكم إدارة الشركة بتوقيت بيع وشراء الأصول أو الأوراق المالية، والذي يعتبر أحد أساليب إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية (صقر، 2017)، وذلك بما يخدم مصالح الشركة واهدافها (حماد، 2017)، وبما يحقق أرباح رأسمالية أعلى من خلال انتظار المدراء حتى ارتفاع الأسعار (Gunny, 2010)، ولتفادي النمو السلبي للأرباح أو انتهاك عقود الاقتراض من المؤسسات المالية (Hermann et al. 2003)؛ لأن القيام بالبيع والشراء دون توقيت مناسب يعرض أداء وقيمة الشركة للخطر.

إن قيام الشركة بتعجيل هذه العملية؛ كبيع أصل منتج يعمل بكفاءة وفاعلية لتحقيق ارباح رأسمالية خلال الفترة الحالية قد يضطرها إلى شراء أصل آخر بديل مستقبلاً ذي تكلفة عالية أو انتاجية اقل، فتتأثر التدفقات النقدية المستقبلية وربحية الشركة في الاجل الطويل بشكل سلبي، وكذلك لو قامت الشركة بتأجيل شراء اصل طويل الاجل تحتاجه في الفترة الحالية فإن ذلك سيؤثر سلباً على حجم وجودة إنتاجية الشركة وربحيتها على المدى الطويل (عبد الوهاب وآخرون، 2017).

التلاعب بالأنشطة التمويلية (Financing Activities) :

هي الأنشطة الخاصة بصادر تمويل الشركة ومن المواضيع التي يتم التلاعب من قبل الإدارة فيها للتأثير على الأرباح التي سيعلن عنها في نهاية الفترة (عبد الوهاب وآخرون، 2017).

واعتربت معظم الدراسات(حماد، 2017؛ زين الدين، 2012؛ صقر وآخرون، 2013؛ عبد الوهاب وآخرون، 2017؛ Cooper et al. , 2017) أن اشهر الأنشطة التمويلية التي تتلاعب بها الشركات هي اعادة شراء الاسهم (Stock Repurchases) تقوم الإدارة في الشركات بمحاولة التنبؤ بتوقعات المحللين (زين الدين، 2012) فتعمل على شراء جزء من اسهمها وتحويلها لأسهم خزينة لتخفيض عدد الاسهم العادية (حماد، 2017) ساعدت المرونة المتاحة بتوقيت وحجم عمليات شراء الاسهم ودون الافصاح عن هذه التفاصيل، فتقوم الإدارة بعملية اعادة شراء الاسهم بتخفيض عدد الاسهم العادية المستحقة ثم زيادة نصيب السهم من الأرباح ؛ و يساعد هذا الاجراء تجنب انخفاض نصيب السهم من الأرباح بسبب خيارات الاسهم (Xu, et al., 2007) ووجد Brockman et al.(2008) ان الشركات تقوم بأعاده شراء اسهمها بتعديل توقيت الإفصاحات من خلال زيادة وتيرة وحجم إعلانات الأخبار السيئة قبل إعادة شراء أسهمها وإطلاق المزيد من الأخبار الجيدة بعد إعادة الشراء، وتوصل (Li, 2018) بأن الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح ترتبط بشكل ايجابي وسلبي بعائدات الاسهم ؛ وبالتالي تحفز و تشجع المدراء الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح.

ويرى عبد الوهاب وآخرون (2017) عند اعتياد الشركات القيام بممارسة إعادة شراء الاسهم لفترات كثيرة سيؤثر ذلك على اسعار اسهم الشركة وفقدان ثقة المستثمرين في الشركة.

تفضل الشركات عند حاجتها للتمويل بإصدار اسهم بدلا من الاقتراض؛ لتفادي التقرير عن فائدة القرض ضمن مصروفات قائمة الدخل؛ ونتيجة لذلك سيزداد عدد الاسهم المتداولة، وينخفض نصيب السهم من الأرباح، تلجأ الإدارة إلى اختيار التمويل بالأسهم اذا كان تخفيض المصروفات التي سيقدر عنها سيعوض الانخفاض في نصيب السهم من الأرباح (عبد الوهاب وآخرون، 2017).

وتقوم التقلبات والتغيرات بأسعار الفائدة واسعار صرف العملات الاجنبية بزيادة تغييرات وتقلبات التدفقات النقدية، وتساعد هذه التغيرات إلى استخدام المشتقات المالية كأحد انواع الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح (زين الدين، 2012؛ صقر وآخرون، 2016).

وعرف (Xu et al., 2007: p.15) المشتقات المالية بأنها " عقود مالية تشتق قيمتها من قيمة اصول حقيقية أو مالية اخرى مثل الاسهم و السندات والعقارات والعملات الاجنبية والذهب والسلع، ويكون لها مدة زمنية محددة بالإضافة إلى سعر وشروط معينة يتم تحديدها عند تحرير العقد".

وتقوم الشركات بمبادلة الديون بالأسهم لتعويض الانخفاض غير المتوقع في ارباح الاسهم(صقر وآخرون، 2016)، وتؤثر هذه العقود أيضا على تكلفة خدمة الديون والتي تنعكس بشكل ايجابي على اتفاقيات القروض فينعكس هذا التأثير على القوائم المالية (Xu et al., 2007).

يعتبر التوريق و المعروف أيضاً بالتسديد (Securitization) احد أساليب الأنشطة التمويلية للأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح (Kolsi & Matoussi, 2011) والتوريق " تحويل الاصول المالية والقروض غير السائلة إلى أوراق مالية (أسهم أو سندات) قابلة للتداول، وتستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة ولا تستند لقدرة المدين المتوقعة للسداد من خلال التزامه بالوفاء(عبد المنعم، 2005)

وقد بينت دراسة Kolsi & Matoussi (2011) أن الادارات تستخدم التوريق بما يتناسب مع اهدافها، وذلك باختيار توقيت صفقات التوريق، أو توريق حسابات المدينين ثم يتم استبعادها من الدفاتر المحاسبية؛ أو تقدير الفوائد المحتجزة؛ فيتم الاعتراف بمكاسب أو خسائر التوريق في الدفاتر المحاسبية ثم التقرير عنها في القوائم المالية.

الاثار المترتبة على الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح :

يرى بعض الباحثين ان هناك وجهتا نظر لتأثير الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح على مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية، فمن وجهة نظر(Jiraporn et al.,2008) أنها ليست انتهازية وربما تكون مفيدة ؛ لأنها تدعم القيمة المعلوماتية للأرباح، وبين (ابو عريش، 2016) انه اذا كان الغرض من هذه الممارسات هو التوافق مع المعايير الدولية أو المحلية، ويتم الافصاح عنه في القوائم المالية حتى يمكن للمستخدم من تقييم أثر التلاعب بالأرباح، اما اذا كان الغرض من هذه الممارسات التلاعب و الغش فتعتبر هنا ممارسة غير اخلاقية يجب ان يعاقب عليها القانون. اما وجهة النظر الاخرى فما هي الا انتهاز إداري يهدف إلى تحقيق مصالح شخصية للإدارة على حساب المساهمين (صقر وآخرون، 2016) وقد بين (Gunny, 2010)ان لها تأثير اقتصادي ضار على قيمة الشركة على المدى الطويل .

ومن الآثار السلبية لممارسة الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح (رزق، 2017 ؛ صقر وآخرون، 2016 ؛ عبد الوهاب وآخرون، 2017) انه وبالرغم من المنافع التي تحققها الشركات باستخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح في المدى قصير الأجل الا ان هنالك مشاكل خطيرة عديدة ومتنوعة تحصل على المدى طويل الأجل ومنها:

تخفيض قيمة الشركة والتأثير السلبي على أداء الاسهم؛ فمثلا تأخير بعض المصاريف يمكن ان يؤدي في الاجل الطويل إلى اضرار بأداء الشركة والتحسين الظاهري لأداء الشركة في الاجل القصير(صقر وآخرون، 2016)، وتؤدي أيضا إلى تخفيض التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة (Roy Chowdhury, 2006; Zang, 2012) وخسارة الحصة السوقية وتخفيض الانتاجية؛ بسبب ضعف الحالة الانتاجية للآلات (رزق، 2017)، أن استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح لا يعطي ذلك التأثير على نتائج الفترة المالية الحالية؛ ولكنها تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية (Cupertino, 2015).

الاخلال بالمعايير الاخلاقية، الشركات التي تمارس الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح تتعدى على المعايير المحاسبية بشكل مباشر وواضح فهي ممارسة مشكوك فيها اخلاقيا؛ فالإدارة توهم الموظفين لديها ان اخفاء وتظليل الحقائق المالية هي ممارسات مقبولة وبالتالي تخلق لدى الشركات مناخاً اخلاقياً (رزق، 2017).

اخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية (صقر وآخرون، 2016) وبغرض الحصول على مزايا ومكافآت اضافية، ولتجنب الانتقاد تبقي الإدارة الاخطاء كما هي بدون تصحيح وترحيل المشكلات لفترات زمنية طويلة(ابو عريش، 2016).

العقوبات الاقتصادية واعادة اعداد القوائم المالية (صقر وآخرون، 2016) فمثلا؛ قامت بورصة الأوراق المالية الامريكية بفرض عقوبات صارمة على الشركات التي تمارس ومارست الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح ومنها شركة (W.R.Grance) أوقعت عليها غرامة قدرها مليون دولار وفرض عليها اعادة احتساب ارباحها والاعلان عنها بشكل واضح بين (1992-1990) وذلك لان الشركة قامت بتخفيض ارباحها المعلنة وتسجيل احتياطات بقيمة (55) مليون دولار ثم قامت بين عامي (1993-1995) بإعادة تلك الاحتياطات إلى الأرباح(ابو عريش، 2016).

ويتضح للباحثة - مما سبق - أن الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح مفيدة وتحقق ارباحاً في المدى قصير الاجل، لكن اثارها السلبية وخطورتها على الشركة في المدى طويل الاجل واستهلاك موارد الشركة واخفاء ادائها الضعيف، والابتعاد عن القرارات المثلى من قبل المدراء لتحقيق مصالحهم الشخصية وصعوبة اكتشافها من قبل المدققين وتأثيرها المباشر على التدفقات النقدية.

الدراسات السابقة

تعددت وتنوعت الدراسات التي تناولت موضوع الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح بسبب تشعب هذا الموضوع وأهميته، وتنوعت كذلك الدراسات التي تناولت دور الإنانث في مجالس الإدارة والآثار الإيجابية أو السلبية لهذا الدور؛ ومن هذه الدراسات ما يأتي:

الدراسات باللغة العربية :

1- دراسة زين الدين (2012) بعنوان "أثر ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية على التدفقات النقدية للمنشأة"

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل أنواع وأساليب إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية، ومعرفة طرق قياس ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية، والعلاقة بين إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال تحديد إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية وتوصيفها ودراسة أثرها، وعلى المنهج الاستنباطي لاستنتاج حقائق جزئية عن إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية؛ حيث تم قياس العلاقة ثم تعميم النتائج. شملت عينة الدراسة على (35) شركة من الشركات الأكثر نشاطاً بسوق الأوراق المالية المصري ومن مختلف القطاعات للفترة من (2004-2009). توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين التلاعب بالمبيعات والتلاعب بالنفقات كأحد ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية، وبين الانتاج الزائد كأحد ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية. أوصت الدراسة الهيئات التنظيمية والجهات المهنية بوضع ضوابط محكمة لتقليل ممارسات إدارة الأرباح ولحماية المستثمرين والسوق من تلاعب الشركات من خلال الاستحقاق المحاسبي ومن خلال الأنشطة الحقيقية، وأوصت كذلك بأن يضيف واضعي المعايير المحاسبية بعض الفقرات التي تحد من ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية.

2- دراسة رضوان (2013) بعنوان "أثر جودة المراجعة الداخلية على أساليب إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر كل من جودة المراجعة الداخلية والخارجية على أساليب إدارة الأرباح، وجمعت بين المنهجين الاستنباطي للدراسة النظرية لبيان مفهوم ودوافع واساليب ومماذج قياس إدارة الأرباح وأثر جودة المراجعة الداخلية والخارجية على أساليب إدارة الأرباح، والمنهج الاستقرائي لفحص واختبار جودة المراجعة الداخلية والخارجية على ممارسات إدارة الأرباح المستندة إلى الاستحقاق المحاسبي ومن ثم تحول الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي إلى استخدام العمليات الحقيقية في إدارة الأرباح. اشتملت العينة على (64) شركة صناعية مسجلة ومتداولة بشكل مستمر دون إيقاف خلال الفترة (2008-2012). توصلت الدراسة إلى انعدام تأثير جودة المراجعة الداخلية والخارجية على إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي، وإلى وجود أثر إيجابي لجودة عمليات المراجعة على أساليب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية مما دفع منشآت الأعمال إلى التحول إلى استخدام العمليات الحقيقية في إدارة الأرباح بدلاً من الاستحقاق المحاسبي.

أوصت الدراسة بأن تكثف المنظمات المهنية والجهات الإشرافية والرقابية الاهتمام والرقابة على الأساليب الأخرى لإدارة الأرباح بخلاف الاستحقاق المحاسبي الذي قد تلجأ له الشركات، وأن تنظم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين دورات تدريبية إلزامية للمراجعين بمكاتب المراجعة والمراجعين الداخليين في الشركات المساهمة حول الأساليب المختلفة لإدارة الأرباح وطرق اكتشافها ومنع ممارستها.

3- دراسة الجعيدي، وأبو ناهية (2015) بعنوان "ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات والأنشطة الحقيقية وعلاقتها بالعوائد السوقية للأسهم"

(دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين وعمان للأوراق المالية)

هدفت الدراسة إلى معرفة أساليب إدارة الأرباح الأكثر تطبيقاً؛ إدارة الأرباح بالمستحقات أم إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين وسوق عمان المالي، وإلى معرفة وجود علاقة لكل من أسلوبي إدارة الأرباح مع العوائد السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين وعمان. اعتمدت الدراسة على أساليب الاحصاء الوصفي، واختبار ذو حدين واختبار الانحدار المتعدد في اختبار الفرضيات. اشتملت عينة الدراسة على (64) شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان و(26) شركة مدرجة في بورصة فلسطين للفترة (2006-2011). أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات في سوق عمان وفلسطين تمارس أساليب إدارة الأرباح بالاستحقاقات والأنشطة الحقيقية، لكنها تمارس أسلوب إدارة الأرباح بالاستحقاقات بدرجة أكبر من أساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وأظهرت كذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لأسلوب إدارة الأرباح بالاستحقاقات مع العوائد السوقية لأسهم الشركات في سوق عمان، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لأساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية مع العوائد السوقية لأسهم الشركات في نفس السوق، وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لأسلوب إدارة الأرباح بالاستحقاقات والأنشطة الحقيقية مع العوائد السوقية لأسهم الشركات في سوق فلسطين، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لأسلوب ممارسة تخفيض النفقات الاختيارية وأسلوب الإنتاج الزائد مع العوائد السوقية لأسهم الشركات في سوق فلسطين. أوصت الدراسة على توعية مستخدمي التقارير المالية بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص بآثار انعكاسات تلك الممارسات على قراراتهم الاستثمارية، وبالتضليل المالي الذي ممكن أن يحدث في الأسواق المالية، وأوصت هيئة الأوراق المالية بوضع تشريعات للحد من ممارسة إدارة الأرباح وتوفير بيئة تدقيق عالية الجودة.

4- دراسة صقر وآخرون (2016) بعنوان "أثر جودة عملية المراجعة على الإدارة الحقيقية للأرباح : دراسة تطبيقية"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر جودة عملية المراجعة على الإدارة الحقيقية للأرباح في بيئة العمل المصرية. استخدمت الدراسة الأسلوب النظري لعمل دراسة استكشافية وتحليلية من خلال الاطلاع على بعض الكتب والبحوث والدراسات العلمية العربية والأجنبية وكذلك أهم التشريعات والقوانين التي تناولت تلك الموضوعات بالدراسة والتحليل، واستخدمت الأسلوب التطبيقي لعمل مقياس كمي لقياس العلاقة بين جودة عملية المراجعة والإدارة الحقيقية للأرباح، تقوم الباحثة بتطبيق النموذج المقترح. على عينة من الشركات الأكثر نشاطاً في بيئة العمل المصرية والتي حيث تتمثل عينة الدراسة في جمع بيانات القوائم المالية السنوية لمجموعة شركات EGX30-2012-2013، وقد تم الحصول على بيانات لا تقل عن سنتين لكل شركة من شركات العينة من خلال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

حيث قام الجهاز بإرسال الباحثة إلى شركة مصر لنشر المعلومات "Egypt For Information Dissemination" (EGID) بالإضافة إلى الحصول على بعض القوائم الأخرى من خلال المواقع الإلكترونية على الإنترنت. توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة عملية المراجعة والإدارة الحقيقية للأرباح. أوصت الدراسة الهيئات التنظيمية والجهات المهنية بوضع ضوابط محكمة لتقليل ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح. بالإضافة لحماية المستثمرين والسوق من الأغراض الضمنية لمديري الشركات، وطالبت واضعي المعايير المحاسبية بإضافة بعض الفقرات الإضافية التي تحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح بما أن التوجه السائد هو ممارسة هذا النوع من إدارة الأرباح خاصة بعد إجراءات الحوكمة، كما أن هذا النوع من الممارسات يصعب اكتشافه بل ويتزايد اللجوء إليه كلما كانت هناك جودة في عملية المراجعة كما أثبتت الدراسة .

5- دراسة نور والعواودة (2017) بعنوان "إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة"

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر ممارسات إدارة الأرباح من قبل الشركات المساهمة العامة في الأردن على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها، وأثر نسبة المديونية على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها، وأثر معدل العائد على الأصول على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها. اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (20) شركة صناعية أردنية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2005 - 2012)، والتي تم اختيارها بطريقة العينة الطبقية العشوائية. استخدمت الدراسة جودة الأرباح كمتغير تابع، بينما اشتملت المتغيرات المستقلة على إدارة الأرباح بالإضافة لثلاثة متغيرات ضابطة هي حجم الشركة، ونسبة المديونية، ومعدل العائد على الأصول. توصلت نتائج الدراسة إلى انخفاض جودة الأرباح لدى الشركات الصناعية الأردنية بشكل عام، وكشفت عن ممارسة الشركات الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح التي تستهدف تقليل الربح أوصت الدراسة بضرورة صياغة السياسات والمبادئ والمعايير المحاسبية بشكل يضمن عدم قيام الشركات باستغلال المرونة فيها للتلاعب بأرباحها، وبضرورة التطبيق الفعال لقواعد الحاكمية المؤسسية لجميع الشركات المساهمة العامة في الأردن.

6- دراسة حماد (2017) بعنوان "أثر استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح (REM) على الأداء التشغيلي اللاحق للشركات المصرية: دراسة تطبيقية"

تهدف الدراسة إلى بيان تأثير إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على الأداء التشغيلي اللاحق للشركات المصرية المدرجة في سوق الأوراق المالية والمشكوك في إدارتها لأرباحها. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال دراسة وتحليل ما ورد بالتراث المحاسبي والإداري من بحوث ودراسات، وعلى المنهج الاستنباطي من خلال اختبار مدى كفاءة استخدام النماذج المختارة في تقييم أنشطة إدارة الأرباح للشركات المشكوك فيها، ومدى تأثير هذه الإدارة على الأداء التشغيلي اللاحق للشركات. تكونت عينة الدراسة من القوائم المالية المنشورة لـ (36) شركة ولمدة (6) سنوات للفترة (2011-2016). توصلت نتائج الدراسة إلى المساهمة في زيادة وعي أصحاب المصالح بالشركات المصرية حول تأثير ومدى خطورة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بشكل متعسف على الأداء التشغيلي المستقبلي للشركات، وبينت أن الشركات المشكوك في إدارة أرباحها تستخدم أسلوب الإفراط في الإنتاج وتخفيض النفقات الاختيارية، وأن هناك تأثير جوهري لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على الأداء التشغيلي. أوصت الدراسة بضرورة تقييم استخدام أصحاب المصالح بالشركات المصرية لنماذج هذه الدراسة لتقييم تأثير إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على الأداء التشغيلي اللاحق لهذه الشركات بما يساهم في مساعدتهم على اتخاذ القرارات الرشيدة، وبتعديل معايير المحاسبة المصرية لتجريم استخدام الأنشطة الحقيقية بشكل تعسفي لإدارة الأرباح.

8- دراسة عبد الوهاب وآخرون (2017) بعنوان "دور المراجعة الداخلية في الحد من الإدارة الحقيقية للأرباح" (دراسة تطبيقية في بيئة الاعمال المصرية).

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى قيام المراجعة الداخلية بدورها في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في بيئة الاعمال المصرية. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي القائم على الاطلاع على الأدب السابق لاشتقاق الإطار النظري وخاصة فروض الدراسة، والمنهج الاستقرائي للدراسة الميدانية على عينة الدراسة لاستقراء واقع الشركات المصرية لمستويات الإدارة الحقيقية للأرباح ومدى وجود علاقة بين هذه المستويات ومحددات فعالية المراجعة الداخلية بها. تكونت عينة الدراسة من بيانات (88) شركة لتقدير التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية، وبيانات (73) شركة لتحديد ما إذا كان لدى الشركة إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية أم لا، وتم إرسال استبيان إلى إدارات المراجعة الداخلية المستقلة في الشركات لاختبار فروض الدراسة وعددها (23) شركة ذات إدارات مراجعة مستقلة للفترة (2014-2015). توصلت نتائج الدراسة إلى ضعف الدور وعدم فعالية المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في البيئة المصرية. أوصت الدراسة بضرورة تكثيف الجهود في البحث وتضافر جميع الجهات المختصة لإيجاد آليات من شأنها زيادة فعالية المراجعة الداخلية للحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في بيئة الاعمال المصرية.

9- دراسة محمود (2017) بعنوان "أثر نوع اعضاء مجالس الإدارة ولجان المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح" دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية.

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين التنوع الاجتماعي في مجالس الإدارة ولجان المراجعة كمتغير مستقل وممارسات إدارة الأرباح كمتغير تابع، وللتعرف على أثر النوع الاجتماعي للمشاركين في مجالس الإدارة ولجان المراجعة على جودة التقارير المالية من خلال استنباط ممارسات إدارة الأرباح. استخدمت الدراسة المنهج الايجابي لتحليل وتفسير سلوك الأطراف التي تتكون منها الشركات وسلوك الإدارة حول اختيارها للطرق والممارسات الاختيارية، واعتمدت على أسلوب تحليل المحتوى من خلال تحليل التقارير المالية لعينة الدراسة التي تتكون من (25) شركة تم اختيارها من الشركات المصرية التي تتداول أسهمها في البورصة ولللسنوات التي يوجد فيها أحد أعضاء مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة من الإناث وذلك للفترة (2008-2016). توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين زيادة عدد الإناث في مجالس الإدارة والحد من أو تقييد ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، وعدم وجود علاقة بين تمثيل الإناث في لجان المراجعة أو قيامها برئيس لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، وأن نسبة الإناث في مجلس الإدارة على إجمالي عدد اعضاء مجلس الإدارة هو المتغير الذي يرتبط بالتنوع الاجتماعي لأعضاء مجلس الإدارة وله التأثير الجوهري على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية. أوصت الدراسة إلى ضرورة إصدار القوانين التي تدعم وجود الإناث في مجالس الإدارة ولجان المراجعة في ظل التطور الذي تشهده مصر وملاحظة تمثيل الإناث في المناصب السياسية، وبضرورة تدعيم نتائجها من خلال تناول موضوعات يُعتقد بندرتها على مستوى الوطن العربي؛ كأثر التنوع الاجتماعي في مجلس الإدارة والإدارة المالية على الأداء المالي للشركات المساهمة المصرية.

الدراسات باللغة الانجليزية :

1- دراسة (2006) Roychowdhury

"Earnings Management through Real Activities Manipulation"

" إدارة الأرباح من خلال التلاعب في الأنشطة الحقيقية "

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير طرق تجريبية لكشف التلاعب في الأنشطة الحقيقية، من خلال فحص التدفق النقدي، تكاليف الانتاج، النفقات الاختيارية، واستخدام هذه الإجراءات لاكتشاف التلاعب في الأنشطة الحقيقية حول عتبة الأرباح الصفرية، والقيام بتطوير الاختبارات المتنوعة والمتعددة للتحقق من ان وجود أنشطة حقيقية غير طبيعية للشركات التي تبلغ عن ارباح صفرية تعكس إدارة الأرباح لتجنب الخسائر، أو للاستجابات المثلى للظروف الاقتصادية السائدة، وأيضاً توثيق بعض الأدلة على التلاعب في الأنشطة الحقيقية من أجل تلبية تنبؤات المحلل، تكونت عينة الدراسة من جميع الشركات في COMPUSTAT للفترة 1987 - 2001 باستخدام البيانات السنوية لان الهدف هو الأرباح الصفرية، وشملت العينة على (36) شركة و 4,252 شركة فردية لدراسة الفرضيتين H1A و H2A، تتوفر البيانات واشتملت عينة الدراسة على 4,252 شركة فردية و(36) شركة صناعية لاختبار الفرضيات H1A و H2A، وتم تجميع البيانات الخاصة بالملكية المؤسسية من قاعدة بيانات Thomson Financial وتكونت العينة 3,672 شركة فردي وقد استخدم هذه العينة من أجل اختبار الفرضيات H3A-H8A، وتوصلت الدراسة إلى نتائج الآتية طورت هذه الدراسة طرقاً تجريبية لكشف التلاعب في الأنشطة الحقيقية في عينات كبيرة، توثق الورقة أدلة تتسق مع التلاعب في الأنشطة الحقيقية وعتبات الأرباح وخاصة عتبة الصفر، قدمت أيضاً معلومات عن العوامل التي تؤثر على طبيعة ومدى التلاعب في الأنشطة الحقيقية، وان الشركات التي تحاول تجنب أخطاء التوقعات السنوية السلبية و الشركات التي تبلغ عن أرباح إيجابية صغيرة وأخطاء توقعات إيجابية صغيرة تدير الأرباح من خلال أنشطة حقيقية، وأوصت الدراسة بأجراء دراسات عن كيفية اختيار المديرين بين التلاعب في الأنشطة الحقيقية مقابل التلاعب بالاستحقاق عندما يكون لديهم المرونة في الانخراط في كليهما، وما هو توقيت التلاعب في الأنشطة الحقيقية، وبيان ما هي الآثار الطويلة الأجل للتلاعب في الأنشطة الحقيقية.

2- دراسة (2008) Gul et al.

"Board Diversity and the Demand for Higher Audit Effort "

" التنوع في مجلس الإدارة والمطالبة بجهد تدقيق أعلى "

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر وجود إناث أعضاء في مجلس الإدارة على زيادة الطلب على خدمات التدقيق والذي تم قياسه بأتعاب التدقيق. تم تطبيق الدراسة على عينة تكونت من (2784) مشاهدة للفترة (2001 - 2003) في الشركات الأمريكية. أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين وجود إناث في مجلس الإدارة بعدد واحد على الأقل ونسبة الإناث في مجلس الإدارة من ناحية وأتعاب التدقيق من ناحية أخرى. أشارت النتائج إلى أن وجود إناث في مجلس إدارة الشركة يؤدي إلى زيادة الجهود المطلوبة من المدقق الخارجي ومن ثم زيادة أتعاب التدقيق، وأوصت الدراسة بعدم تعميم هذه النتائج على الفترات اللاحقة للدراسة وخاصة بعد صدور قانون ساربينز-ساربنز (Sarbanes-Oxley (SOX

وأن هذه النتائج خاصة بالشركات الأمريكية ولا يجب تعميمها على شركات البلدان الأخرى التي قد يكون لها سمات قانونية أو مؤسسية أو هيكلية أو ثقافية مختلفة عن الشركات الأمريكية، وأوصت الدراسة بأجراء دراسة عن الإدارات النسائية وربطها مع متغيرات مختلفة وجديدة.

3- دراسة (Gunny 2010)

"The relation between earnings management using real activities manipulation and future performance: Evidence from meeting earnings benchmarks"

"العلاقة بين إدارة الأرباح باستخدام التلاعب في الأنشطة الحقيقية والأداء المستقبلي: دليل من مقاييس الأرباح للاجتماعات"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في نتائج تلاعب الأنشطة الحقيقية، باستخدام بيانات التقارير المالية، وبيان مدى تأثير التلاعب في الأنشطة الحقيقية على الأداء اللاحق، تكونت العينة من جميع الشركات التي بياناتها متاحة في COMPUSTAT، أما عوائد محفظة الاسهم والحجم فتم الحصول عليها من CRSP للفترة 1988-2002 أظهرت النتائج ان هناك حالات قد يستفيد منها المدراء في تقليل الأرباح وتوصلت الدراسة إلى نتائج الآتية ان الأنشطة الحقيقية للتلاعب بالمصاريف الدعاية والتسويق ومصاريف البحث والتطوير والمصاريف الإدارية والعمومية والإنتاج ترتبط ارتباطاً إيجابياً مع الشركات التي تفي بمعايير الأرباح هذه، وأظهرت النتائج بوجود ارتباط سلبي بين إدارة الأرباح والأداء اللاحق وأن المديرين يستخدمون إدارة الأرباح استغلالاً يسيراً لمساهمي الشركات (أي الانتهازية الإدارية)، ويوجد ارتباط إيجابي مع المديرين الذين يستخدمون تقديراً تشغيلياً لتحقيق الفوائد التي تسمح بأداء أفضل في المستقبل أو للإشارة إلى قيمة ثابتة مستقبلية، فإن استخدام إدارة الأرباح للتأثير على ناتج نظام المحاسبة ليس انتهازياً، ولكنه متوافق مع المديرين الذين يحققون فوائد تسمح بأداء أو إشارات مستقبلية أفضل.

4- دراسة (Huang et al. 2014)

"Corporate executive's gender and audit fees"

"النوع الاجتماعي لمدير الشركة التنفيذي ورسوم التدقيق"

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر وجود تنوع في النوع الاجتماعي لأعضاء الإدارة التنفيذية في الشركة على تحديد قيمة أتعاب التدقيق الخارجي. تكونت عينة الدراسة من (8420) شركة صناعية أمريكية من أصل (14949) مشاهدة مدرجة في بورصة نيويورك للفترة (2003-2010)، مستخدماً أسلوب الانحدار البسيط والانحدار المتعدد. أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات التي تشغل فيها الإناث منصب مدير تنفيذي تدفع أتعاب تدقيق أعلى من تلك التي يشغل فيها ذكر منصب مدير تنفيذي، وأوصت الدراسة بعدم تعميم النتائج على الشركات الأخرى بسبب اختلاف نوع الصناعة، وأوصت الدراسة بتوفير بعض الدعم لشرط لجنة الأوراق المالية والبورصات الذي يفرض على المديرين التنفيذيين التصديق على البيانات المالية لشركاتهم.

"The Impact of Demographic Characteristics of CEOs and Directors on Audit Fees and Audit Delay"

"تأثير الخصائص الديموغرافية للمدراء والمدراء التنفيذيين على رسوم التدقيق وتأجيل التدقيق"

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر جنس وعرق أعضاء مجلس الإدارة، وتحديدًا لجنة التدقيق، على كل من أتعاب التدقيق وتوقيت عملية التدقيق. أجريت الدراسة على عينة مكونة من (1642) شركة أمريكية تم الحصول عليها من مركز للبحوث في أسعار الأسهم الأمريكية (CRSP) للفترة (2002-2010)، وقد تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لتحديد أثر المتغيرات المستقلة (جنس وعرق عضو مجلس الإدارة والمدير التنفيذي واستقلالية وخبرة أعضاء مجلس الإدارة، ودرجة تأثر وجود أنثى في منصب مدير عام) على المتغير التابع (أتعاب التدقيق الخارجي وتوقيت توقيع المدقق لتقريره). أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات التي يكون فيها المدير العام أو عضو مجلس الإدارة أنثى وأيضاً من الأقليات العرقية تتحمل أتعاب تدقيق أكثر بكثير من تلك الشركات التي تقتصر على وجود الذكور فقط، وأظهرت كذلك أن الشركات التي يكون مديرها العام أنثى وتزيد في مجالس إدارتها نسبة الإناث أو الأقلية العرقية تتمتع بوقت تدقيق أقصر من الشركات الأخرى، وأن وجود أنثى في منصب مدير عام ووجود مدراء من الاقليات العرقية يرتبط بفترة توقيت تدقيق أقصر.

6- دراسة (Lovata et al. (2016).

"CEO Characteristics, Compensation and Real Activity Management in Manufacturing Companies"

"خصائص المدير التنفيذي للشركة والتعويض والأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية"

هدفت الدراسة إلى التنبؤ بخصائص المدير التنفيذي، بما فيها التعويض والنوع الاجتماعي والتجانس ومدة الخدمة والعمر، المرتبطة بإدارة الأرباح الحقيقية لشركات التصنيع. تكونت عينة الدراسة من (4191) شركة إنتاجية في مجال التصنيع لحساب متغيرات إدارة النشاط الحقيقي خلال الفترة (2005-2010)، وبلغ متوسط عمر المدراء التنفيذيين (55) عاماً، وقد عملوا في هذا المنصب لمدة سبع سنوات تقريباً، وتم تعيين حوالي (30%) من خارج الشركة وحوالي (2%) من الإناث، وبلغ متوسط ملكية الرئيس التنفيذي للشركة (10%). أظهرت النتائج أن خصائص المدير التنفيذي مرتبطة بإدارة الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح، وأن ثمة اختلافات في محددات طرق إدارة النشاط الحقيقي الثلاث: تسريع المبيعات، وجدولة الإنتاج، وتأجيل النفقات الاختيارية، لكن الأكثر خطورة هو أن تأخير أو انخفاض النفقات الاختيارية لزيادة الأرباح يختلف عن استخدام إدارة أنشطة الإنتاج والمبيعات، وأظهرت كذلك أن المدير التنفيذي المعزز داخلياً بعدد أقل من سنوات الخدمة ولكن بمصلحة ملكية أعلى من المرجح أن ينخرط في إدارة الأنشطة من خلال قرارات تشغيل المبيعات والإنتاج، وأن تأخير النفقات الاختيارية أكثر ارتباطاً بخيارات المدير التنفيذي المضمونة. أوصت الدراسة مدققي الحسابات ومجالس الإدارة والمستثمرين لاكتشاف إدارة الأنشطة الحقيقية القيام بتطبيق تحليلات إضافية على القوائم المالية والقيام بزيادة المراقبة أيضاً من قبل المجالس ومجموعات المساهمين.

"Do Auditor and CFO Gender Matter to Earnings Quality? Evidence From Sweden"

"ما أهمية المدقق والمدير المالي للتنوع الاجتماعي وجودة إدارة الأرباح؟ أدلة من السويد"

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين المدقق والمدير المالي (CFO) والتنوع الاجتماعي وجودة الأرباح باستخدام بيانات من السويد، وفحص ما إذا كانت التفاعلات بين المدقق والمدير المالي والتي قد تؤثر على جودة أرباح الشركة ترتبط بنوع التنوع الاجتماعي. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار متعدد المتغيرات لاختبار فرضياتها. تكونت عينة الدراسة من (976) مشاركاً وتغطي الفترة ما بين (2008-2013). بينت نتائج الدراسة أن النوع الاجتماعي للمدقق والمدير المالي لا يرتبط بجودة الأرباح، وأن التفاعلات بين المدققين والمدراء الماليين والتي قد تؤثر على جودة الأرباح لا ترتبط بنوعهم الاجتماعي، ونتيجة لذلك تعطي النتائج دعماً مؤقتاً للنهج الهيكلي في دراسات التنوع الاجتماعي في المحاسبة والمراجعة الميدانية، وأشارت كذلك أن سلوك المرأة المتصل بالعمل يشبه سلوك الرجال أكثر من غيرهم، وهذا بسبب عملية التنشئة الاجتماعية في الدور المهني والهيكل الذي يعملون فيه (مثل الثقافة التنظيمية والمهنية وظروف العمل وخطة التعويض والثقافة الوطنية وما إلى ذلك) بدلاً من النوع الاجتماعي.

Martínez et al., (2017) دراسة -8

"Is Board Gender Diversity a Driver of CEO Compensation?: Examining the Leadership Style of Institutional Women Directors"

"هل يختلف التنوع في النوع الاجتماعي في مجلس الإدارة عن تعويض المدير التنفيذي؟: دراسة نمط القيادة للإدارة النسائية المؤسسية"

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الإدارة النسائية المؤسسية على تعويض الرئيس التنفيذي، وبحث تأثير المدراء الإناث ككل، مع التمييز بين ما إذا كانت المدراء الإناث حساسات للضغط أو مديرات نسائية مقاومة للضغط. أجريت الدراسة على إجمالي الشركات غير المالية المدرجة في إسبانيا (533) في الفترة (2010 - 2014)، وتم استبعاد الشركات المالية لأنها تخضع لتدقيق خاص من قبل السلطات المالية التي تقيد دور مجلس إدارتها ولأن من ممارساتهم المحاسبية الخاصة، وتجمع البيانات من السجل العام للهيئة الاسبانية لسوق الأوراق المالية (CNMV) من قاعدة بيانات (SABE) (Sistemas de Análisis de Balances Ibéricos)، ومن تقارير حوكمة الشركات ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة التي كان على الشركات الكشف عنها سنوياً منذ عام (2003 - 2011). بينت النتائج ان تعويضات المدراء التنفيذيين تنخفض مع مستويات المدراء الإناث اللائي يتميزن بالضغط في مجالس الإدارة، وتزيد بازدياد وجودهن، وأنهن يلعبن دوراً هاماً في سياسات الرقابة والمكافآت الإدارية، مما يؤثر على نظام حوكمة الشركات.

"Gender diversity in the Italian boardroom and firm financial performance"

"التنوع في النوع الاجتماعي في مجالس الإدارة الإيطالية والأداء المالي الثابت"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان آثار وجود النساء في مجالس الإدارة على الأداء المالي للشركات الإيطالية. تكونت العينة الأولية من جميع الشركات الإيطالية المدرجة في البورصة الإيطالية (البورصة الإيطالية) في الفترة (2011-2014)، وجمعت البيانات المالية من قاعدة بيانات (Data stream Worldscope) في تومسون رويترز (واحدة من أكثر قواعد بيانات المحاسبة الشاملة في إيطاليا، والحسابات السنوية للشركات للفترة (2011-2014)، وتم جمع البيانات المتعلقة بتكوين مجلس الإدارة وأعضاء المجلس الفردي من قاعدة بيانات (CONSOB) أو مباشرة من تقارير حوكمة الشركات الفردية للشركات. ونتيجة لبعض القيود في توافر البيانات، تكونت العينة النهائية للدراسة من فريق غير متوازن من (918) شركة و(3672) ملاحظة خلال فترة السنوات الأربع. بلغ عدد الشركات (232 و235 و231 و220 في الأعوام 2011 و2012 و2013 و2014) على التوالي، في حين بلغ عدد الشركات الفريدة (342) في العينة الإجمالية، اتفقت نتائج الدراسة مع نتائج بعض الأبحاث المعاصرة لتكوين مجلس الإدارة والأداء المالي، والتي اقترحت أنه لا يتم اعتبار التنوع بين الجنسين لعبة للأرقام، يؤدي التنوع الأكبر بين الجنسين إلى تحقيق مكاسب اقتصادية، قد يؤثر التنوع سلباً على تقييم المستثمرين للدخل المستقبلي للشركات ذات الإدارات النسائية، يجب على الشركات الإيطالية أن تركز على التنوع بين الجنسين بعدالة في مجالسها وليس مجرد تطبيق للقانون الذي ينص على وجود وجود امرأة واحدة على الأقل في مجلس الإدارة، وأوصت الدراسة أنه من الأهمية أن تصل الشركات الإيطالية إلى مجموعة من المرشحات المؤهلات بدرجة كافية لملاءمات مناصب مجالس الإدارة حتى تكون التحسينات في أداء الشركات مستدامة.

، 11- دراسة (2017) Gull et al.

"Beyond Gender Diversity: How Specific Attributes of Female Directors Affect Earnings Management"

"ما وراء التنوع الاجتماعي: كيف تؤثر السمات المحددة للمدراء الإناث على إدارة الأرباح"

هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين الإدارة النسائية وإدارة الأرباح من خلال النظر في الخصائص القانونية والديمقراطية للمدراء الإناث. تكونت عينة الدراسة الأولية من الشركات المدرجة في مؤشر يورونكست باريس لجميع المحافظات مع حجم تداول أعلى من (5%) من رأس مالها، بغض النظر عن القيمة السوقية خلال الفترة (2001-2010) حيث كان تعيين النساء في المجالس طوعياً، وتم استثناء الشركات العقارية والأجنبية والمالية من العينة الأولية بسبب قوانينها المختلفة، فأصبحت العينة النهائية (394) شركة بما مجموعه (3160) ملاحظة غير متوازنة وتم جمع البيانات المحاسبية والمالية من قاعدة بيانات (Thomson One) لجمع المعلومات حول هيكل الملكية، وتم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الحوكمة والمدراء الإناث والسمات الخاصة بهن من التقارير السنوية. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الإدارة النسائية وإدارة الأرباح، وبينت أن السمات المحددة (القانونية والديمقراطية) للمدراء الإناث تعد أكثر بالنسبة للمراقبة الفعالة لإدارة الأرباح من مجرد وجود الإناث و/ أو النسبة المئوية للإناث في المجلس، وأكدت على أن الخبرة في الأعمال التجارية ولجنة التدقيق العضويات هي من السمات الرئيسة للمدراء الإناث للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وتصحيحها. أوصت الدراسة بتعيين المديرات الإناث بشكل طوعي وليس إلزامي وبناءً على تشريعات.

"Corporate Governance Quality, Board Gender Diversity and Corporate Dividend Policy: Evidence from Jordan"

"جودة حوكمة الشركات، التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة وسياسة توزيع الأرباح للشركات: دليل من الأردن"

هدفت هذه الدراسة للتحقق من أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات ووجود تمثيل للمرأة في مجلس الإدارة على سياسة توزيع الأرباح لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان ضمن قطاع الصناعة وقطاع الخدمات خلال الفترة (2009-2015) تكونت عينة الدراسة من جميع الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان وبلغ حجم عينة الدراسة (110)، وأظهرت النتائج أن تطبيق قواعد حوكمة الشركات ووجود المرأة في مجلس الإدارة لهما تأثير إيجابي على سياسة توزيع الأرباح في الشركات، وأن وجود المرأة في مجالس الإدارة يساهم في تحسين جودة تطبيق قواعد حوكمة الشركات، كما أظهرت النتائج ان نسبة وجود المرأة في عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة في الاردن هي بالمتوسط 0.043 وتعتبر هذه النسبة قليلة مقارنة بالدول الاخرى. ان ضعف وجود المرأة في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة في الاردن يعود إلى عدة اسباب ابرزها عدم الوعي الكافي لأهمية وجود المرأة في مجالس الإدارة، وعدم وجود تشريعات تنظمها حيث أن الجهات الرقابية لم تتخذ حتى الان أي خطوة نحو تشجيع وجود المرأة في مجلس الإدارة على غرار الدول المتقدمة، وأوصت الدراسة الشركات المساهمة العامة في الأردن بأن تتبنى سياسات من شأنها تعزيز دور المرأة في مجالس الإدارة، مما ينعكس ايجابا على سياسة توزيع الأرباح وبالتالي زيادة ثقة المساهمين.

"Female directors and real activities manipulation: Evidence from china"

الإدارة النسائية والتلاعب بالأنشطة الحقيقية: أدلة من الصين"

هدفت الدراسة إلى تحليل التلاعب في الأنشطة الحقيقية والبحث فيما إذا كانت تؤثر الإدارة النسائية في مجالس الإدارة (BoDs) على التلاعب بالأنشطة الحقيقية، ودراسة التأثير المعتدل ملكية الاسهم على الارتباط بين مشاركة الإناث في مجالس الإدارة والتلاعب بالأنشطة الحقيقية في الصين. تكونت عينة الدراسة من (11.831) من أصل (18.531) ملاحظة من الشركات المدرجة في بورصتي شنغهاي وشينزهين في الفترة من عام (2000-2011) بواسطة قاعدة بيانات بورصة الأوراق المالية والمحاسبة الصينية. أظهرت النتائج أن مشاركة الإناث في مجالس الإدارة ترتبط بمستويات أقل من التلاعب في الأنشطة الحقيقية، وأن هذا الارتباط السلبي أكثر وضوحاً عندما يكون لدى المدراء الإناث حصة ملكية أعلى، وبينت النتائج كذلك أن التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة قد يكون بمثابة آلية بديلة لحوكمة الشركات للحد من التلاعب في الأنشطة الحقيقية، وبالتالي تزويد أصحاب المصلحة المهتمين/ الجهات المعنية بتقارير أرباح عالية الجودة، وأنه يمكن للمساهمين الحد من التلاعب في الأرباح الحقيقية المكلفة عن طريق زيادة مشاركة الإناث في مجلس الإدارة وتنفيذ نظم التعويض على أساس الأسهم.

ملخص الدراسات السابقة :

في ما يلي ملخص الأهداف وأهم نتائج الدراسات السابقة، ومدى الاستفادة منها

جدول رقم (١): ملخص الدراسات العربية

| رقم الدراسة | عنوان الدراسة | اسم الباحث | سنة الدراسة | هدف الدراسة | نتائج الدراسة | مدى الاستفادة من الدراسة |
|-------------|--|------------|-------------|---|---|---------------------------------|
| 1 | أثر ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية على التدفقات النقدية للمنشأة | زين الدين | 2012 | دراسة وتحليل أنواع وأساليب إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية، ومعرفة طرق قياس ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية، والعلاقة بين إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية، وبين الانتاج الزائد كأحد ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية والتدفقات النقدية | إلى وجود علاقة طردية بين التلاعب بالمبيعات والتلاعب بالتدفقات كأحد ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية والتدفقات النقدية، وبين الانتاج الزائد كأحد ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية والتدفقات النقدية | تحديد كيفية قياس المتغير التابع |
| 2 | أثر جودة المراجعة الداخلية على أساليب إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية | رضوان | 2013 | اختبار أثر كل من جودة المراجعة الداخلية والخارجية على أساليب إدارة الأرباح | إلى انعدام تأثير جودة المراجعة الداخلية والخارجية على إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي، وإلى وجود أثر إيجابي لجودة عمليات المراجعة على أساليب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية مما دفع منشآت الأعمال إلى التحول إلى استخدام العمليات الحقيقية في إدارة الأرباح بدلاً من الاستحقاق المحاسبي | تحديد كيفية قياس المتغير التابع |

| | | | | | | |
|---|---|---------------------|------|---|--|--|
| 3 | ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات والأنشطة الحقيقية وعلاقتها بالعوائد السوقية للأسهم | الجعيد ي وأبو ناهية | 2015 | معرفة أساليب إدارة الأرباح الأكثر تطبيقاً؛ إدارة الأرباح بالمستحقات أم إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين وسوق عمان المالي، وإلى معرفة وجود علاقة لكل من أسلوبي إدارة الأرباح مع العوائد السوقية | أن الشركات في سوقي عمان وفلسطين تمارس أساليب إدارة الأرباح بالاستحقاقات والأنشطة الحقيقية، لكنها تمارس أسلوب إدارة الأرباح بالاستحقاقات بدرجة أكبر من أساليب إدارة الأرباح الحقيقية | تحديد كيفية قياس المتغير التابع |
| 4 | أثر جودة عملية المراجعة على الإدارة الحقيقية للأرباح : دراسة تطبيقية | صقر و آخرون | 2016 | إلى إبراز أثر جودة عملية المراجعة على الإدارة الحقيقية للأرباح في بيئة العمل المصرية | إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة عملية المراجعة والإدارة الحقيقية للأرباح | تحديد كيفية قياس المتغير التابع |
| 5 | إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة | نور و العواودة | 2017 | إلى معرفة أثر ممارسات إدارة الأرباح من قبل الشركات المساهمة العامة في الأردن على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها، وأثر نسبة المديونية على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها، وأثر معدل العائد على الأصول على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها | إلى انخفاض جودة الأرباح لدى الشركات الصناعية الأردنية بشكل عام، وكشفت عن ممارسة الشركات الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح التي تستهدف تقليل الربح، أما نتائج تحليل الانحدار فقد أظهرت وجود أثر سلبي دال إحصائياً لممارسات وأساليب إدارة الأرباح على جودة الأرباح، إحصائياً على جودة الأرباح | تحديد كيفية قياس المتغير التابع تحديد مجتمع الدراسة |

| | | | | | | |
|--|--|--|-------------|--------------------|--|----------|
| <p>تحديد كيفية قياس المتغير التابع</p> | <p>المساهمة في زيادة وعي أصحاب المصالح بالشركات المصرية حول تأثير ومدى خطورة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بشكل متعسف على الأداء التشغيلي المستقبلي للشركات، وبينت أن الشركات المشكوك في إدارة أرباحها تستخدم أسلوبي الإفراط في الإنتاج وتخفيض النفقات الاختيارية، وأن هناك تأثير جوهري لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على الأداء التشغيلي</p> | <p>إلى بيان تأثير إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على الأداء التشغيلي اللاحق للشركات المصرية المدرجة في سوق الأوراق المالية والمشكوك في إدارتها لأرباحها</p> | <p>2017</p> | <p>حماد</p> | <p>أثر استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح (REM) على الأداء التشغيلي اللاحق للشركات المصرية: دراسة تطبيقية</p> | <p>6</p> |
| <p>تحديد كيفية قياس المتغير التابع</p> | <p>إلى ضعف الدور وعدم فعالية المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في البيئة المصرية</p> | <p>إلى اختبار مدى قيام المراجعة الداخلية بدورها في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في بيئة الأعمال المصرية</p> | <p>2017</p> | <p>عبد الوه اب</p> | <p>دور المراجعة الداخلية في الحد من الإدارة الحقيقية للأرباح دراسة تطبيقية في بيئة الاعمال المصرية</p> | <p>7</p> |

| | | | | | | |
|---|---|--|-------------|--------------|---|----------|
| <p>تحديد كيفية قياس المتغير المستقل</p> | <p>توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين زيادة عدد الإنث في مجالس الإدارة والحد من أو تقييد ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، وعدم وجود علاقة بين تمثيل الإنث في لجان المراجعة أو قيامها برئيس لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، وأن نسبة الإنث في مجلس الإدارة على إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة هو المتغير الذي يرتبط بالتنوع الاجتماعي لأعضاء مجلس الإدارة وله التأثير الجوهري على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية</p> | <p>إلى معرفة العلاقة بين التنوع الاجتماعي في مجالس الإدارة ولجان المراجعة كمتغير مستقل وممارسات إدارة الأرباح كمتغير تابع، وللتعرف على أثر النوع الاجتماعي للمشاركين في مجالس الإدارة ولجان المراجعة على جودة التقارير المالية</p> | <p>2017</p> | <p>محمود</p> | <p>أثر نوع أعضاء مجالس الإدارة ولجان المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح</p> | <p>8</p> |
|---|---|--|-------------|--------------|---|----------|

جدول رقم (٢): ملخص الدراسات الأجنبية

| رقم الدرا سة | عنوان الدراسة | اسم الباحث | سنة الدرا سة | هدف الدراسة | نتائج الدراسة | مدى الاستفادة من الدراسة |
|-----------------|--|--------------|-----------------|---|--|--|
| 1 | Earnings Management through Real Activities Manipulation | Roychowdhury | 2006 | إلى تطوير طرق تجريبية لكشف التلاعب في الأنشطة الحقيقية واستخدام هذه الإجراءات اكتشاف التلاعب في الأنشطة الحقيقية حول عتبة الأرباح الصفرية، والقيام بتطوير الاختبارات المتنوعة والمتعددة للتحقق من ان وجود أنشطة حقيقية غير طبيعية للشركات التي تبلغ عن ارباح صفرية تعكس إدارة الأرباح لتجنب الخسائر، أو للاستجابات المثلى للظروف الاقتصادية السائدة، وأيضاً توثيق بعض الادلة على التلاعب في الأنشطة الحقيقية من أجل تلبية تنبؤات المحلل | طورت هذه الدراسة طرقاً تجريبية لكشف التلاعب في الأنشطة الحقيقية في عينات كبيرة، ووثقت أدلة تتسق مع التلاعب في الأنشطة الحقيقية وعتبات الأرباح وخاصة عتبة الصفر، قدمت أيضاً معلومات عن العوامل التي تؤثر على طبيعة ومدى التلاعب في الأنشطة الحقيقية | تحديد المتغيرات التابعة، و كيفية قياسها، و بناء فرضيات الدراسة |

| | | | | | | |
|----------------------------------|--|--|------|--------------|---|---|
| تحديد كيفية قياس المتغير المستقل | أن وجود إناث في مجلس إدارة الشركة يؤدي إلى زيادة الجهود المطلوبة من المدقق الخارجي ومن ثم زيادة أتعاب التدقيق. | هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر وجود إناث أعضاء في مجلس الإدارة على زيادة الطلب على خدمات التدقيق والذي تم قياسه بأتعاب التدقيق | 2008 | Gul et al. | Board Diversity and the Demand for Higher Audit Effort | 2 |
| تحديد كيفية قياس المتغير المستقل | بوجود ارتباط سلبي بين إدارة الأرباح والأداء اللاحق وأن المديرين يستخدمون إدارة الأرباح استغلالاً يسيراً لمساهمي الشركات ويوجد ارتباط إيجابي مع المديرين الذين يستخدمون تقديراً تشغيلياً لتحقيق الفوائد التي تسمح بأداء أفضل في المستقبل أو للإشارة إلى قيمة ثابتة مستقبلية | إلى البحث في نتائج تلاعب الأنشطة الحقيقية، باستخدام بيانات التقارير المالية، وبيان مدى تأثير التلاعب في الأنشطة الحقيقية على الأداء اللاحق | 2010 | Gunny | The Relation Between Earnings Management Using Real Activities Manipulation and Future Performance: Evidence from Meeting Earnings Benchmarks | 3 |
| تحديد كيفية قياس المتغير المستقل | أن الشركات التي تشغل فيها الإناث منصب مدير تنفيذي تدفع أتعاب تدقيق أعلى من تلك التي يشغل فيها ذكر منصب مدير تنفيذي | إلى اختبار أثر وجود تنوع في النوع الاجتماعي لأعضاء الإدارة التنفيذية في الشركة على تحديد قيمة أتعاب التدقيق الخارجي | 2014 | Huang et al. | Corporate executive's gender and audit fees | 4 |

| | | | | | | |
|---|--|--|-------------|------------------------|--|----------|
| <p>تحديد كيفية قياس المتغير المستقل</p> | <p>أن الشركات التي يكون فيها المدير العام أو عضو مجلس الإدارة أنثى وأيضاً من الأقليات العرقية تتحمل أتعاب تدقيق أكثر بكثير من تلك الشركات التي تقتصر على وجود الذكور فقط، وأظهرت كذلك أن الشركات التي يكون مديرها العام أنثى وتزيد في مجالس إدارتها نسبة الإناث أو الأقلية العرقية تتمتع بوقت تدقيق أقصر من الشركات الأخرى، وأن وجود أنثى في منصب مدير عام ووجود مدراء من الاقلية العرقية يرتبط بفترة توقيت تدقيق أقصر</p> | <p>اختبار أثر جنس وعرق أعضاء مجلس الإدارة، وتحديد لجنة التدقيق، على كل من أتعاب التدقيق وتوقيت عملية التدقيق</p> | <p>2015</p> | <p>.Harjoto et al.</p> | <p>The Impact of Demographic Characteristics of CEOs and Directors on Audit Fees and Audit Delay</p> | <p>5</p> |
| <p>تحديد كيفية قياس المتغير المستقل</p> | <p>أن خصائص المدير التنفيذي مرتبطة بإدارة الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح، أن المدير التنفيذي المعزز داخلياً بعدد أقل من سنوات الخدمة ولكن بمصلحة ملكية أعلى من المرجح أن ينخرط في إدارة الأنشطة من خلال قرارات تشغيل المبيعات والإنتاج، وأن تأخير النفقات التقديرية أكثر ارتباطاً بخيارات المدير التنفيذي المضمونة</p> | <p>إلى التنبؤ بخصائص المدير التنفيذي، بما فيها التعويض والنوع الاجتماعي والتجانس ومدة الخدمة والعمر، المرتبطة بإدارة الأرباح الحقيقية لشركات التصنيع</p> | <p>2016</p> | <p>Lovata et al.</p> | <p>CEO Characteristics, Compensation and Real Activity Management in Manufacturing Companies</p> | <p>6</p> |

| | | | | | | |
|---|--|--|-------------|---------------------------------|---|----------|
| <p>تحديد كيفية قياس التغير المستقل</p> | <p>أن النوع الاجتماعي للمدقق والمدير المالي لا يرتبط بجودة الأرباح، وأن التفاعلات بين المدققين والمدراء الماليين والتي قد تؤثر على جودة الأرباح لا ترتبط بنوعهم الاجتماعي، ونتيجة لذلك تعطي النتائج دعماً مؤقتاً للنهج الهيكلي في دراسات التنوع الاجتماعي في المحاسبة والمراجعة الميدانية، وأشارت كذلك أن سلوك المرأة المتصل بالعمل يشبه سلوك الرجال أكثر من غيرهم</p> | <p>إلى فحص العلاقة بين المدقق والمدير المالي (CFO) والتنوع الاجتماعي وجودة الأرباح باستخدام بيانات من السويد، وفحص ما إذا كانت التفاعلات بين المدقق والمدير المالي والتي قد تؤثر على جودة أرباح الشركة ترتبط بنوع التنوع الاجتماعي</p> | <p>2017</p> | <p>Jonnergard and Nasution,</p> | <p>Do Auditor and CFO Gender Matter to Earnings Quality? Evidence From Sweden</p> | <p>7</p> |
| <p>تحديد كيفية قياس المتغير المستقل، وبناء فرضيات الدراسة</p> | <p>ان تعويضات المدراء التنفيذيين تنخفض مع مستويات المدراء الإناث اللاتي يتميزن بالضغط في مجالس الإدارة، وتزيد بازدياد وجودهن، وأنهن يلعبن دوراً هاماً في سياسات الرقابة والمكافآت الإدارية، مما يؤثر على نظام حوكمة الشركات</p> | <p>إلى بيان تأثير الإدارة النسائية المؤسسية على تعويض الرئيس التنفيذي، وبحث تأثير المدراء الإناث ككل، مع التمييز بين ما إذا كانت المدراء الإناث حساسات للضغط أو مديرات نسائية مقاومة للضغط</p> | <p>2017</p> | <p>Martínez and Sempere</p> | <p>Is Board Gender Diversity a Driver of CEO Compensation?: Examining the Leadership Style of Institutional Women Directors</p> | <p>8</p> |

| | | | | | | |
|---|--|---|-------------|----------------------------|--|-----------|
| <p>تحديد كيفية قياس المتغير المستقل</p> | <p>انه لا يتم اعتبار التنوع بين الجنسين لعبة للأرقام، يؤدي التنوع الأكبر بين الجنسين إلى تحقيق مكاسب اقتصادية، قد يؤثر التنوع سلباً على تقييم المستثمرين للدخل المستقبلي للشركات ذات الادارات النسائية، يجب على الشركات الإيطالية ان تركز على التنوع بين الجنسين بعدالة في مجالسها وليس مجرد تطبيق للقانون الذي ينص على الذي ينص على وجوب وجود امرأة واحدة على الأقل في مجلس الإدارة</p> | <p>إلى بيان آثار وجود النساء في مجالس الإدارة على الأداء المالي للشركات الإيطالية</p> | <p>2017</p> | <p>Gordini and Rancati</p> | <p>Gender diversity in the Italian boardroom and firm financial performance</p> | <p>9</p> |
| <p>تحديد كيفية قياس المتغير المستقل والمتغير التابع صياغة مشكلة الدراسة</p> | <p>وجود علاقة إيجابية بين الإدارة النسائية وإدارة الأرباح، وبينت أن السمات المحددة (القانونية والديمقراطية) للمدراء الإناث تعد أكثر بالنسبة للمراقبة الفعالة لإدارة الأرباح من مجرد وجود الإناث و/ أو النسبة المئوية للإناث في المجلس، وأكدت على أن الخبرة في الأعمال التجارية ولجنة التدقيق العضويات هي من السمات الرئيسة للمدراء الإناث للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وتصحيحها</p> | <p>إلى بحث العلاقة بين الإدارة النسائية وإدارة الأرباح من خلال النظر في الخصائص القانونية والديمقراطية للمدراء الإناث</p> | <p>2017</p> | <p>Gull et al.</p> | <p>Beyond Gender Diversity: How Specific Attributes of Female Directors Affect Earnings Management</p> | <p>10</p> |

| | | | | | | |
|---|---|--|-------------|--------------------|---|-----------|
| <p>تحديد كيفية قياس المتغير المستقل تحديد أهمية الدراسة</p> | <p>أن تطبيق قواعد حوكمة الشركات ووجود المرأة في مجلس الإدارة لهما تأثير ايجابي على سياسة توزيع الأرباح في الشركات، وأن وجود المرأة في مجالس الإدارة يساهم في تحسين جودة تطبيق قواعد حوكمة الشركات، و ان نسبة وجود المرأة في عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة في الاردن نسبة قليلة مقارنة بالدول الاخري. وسبب هذا الضعف يعود إلى عدة اسباب ابرزها عدم الوعي الكافي لأهمية وجود المرأة في مجالس الإدارة، وعدم وجود تشريعات تنظمها حيث أن الجهات الرقابية</p> | <p>للتحقق من أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات ووجود تمثيل للمرأة في مجلس الإدارة على سياسة توزيع الأرباح لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان ضمن قطاع الصناعة وقطاع الخدمات</p> | <p>2017</p> | <p>Al-Rahahleh</p> | <p>Corporate Governance Quality, Board Gender Diversity and Corporate Dividend Policy: Evidence from Jordan</p> | <p>11</p> |
|---|---|--|-------------|--------------------|---|-----------|

| | | | | | | |
|---|--|--|------|------------|--|----|
| تحديد كيفية قياس المتغير المستقل، تحديد كيفية قياس المتغير التابع بناء مشكلة الدراسة تحديد مشكلة الدراسة مقارنة النتائج | أن مشاركة الإناث في مجالس الإدارة ترتبط بمستويات أقل من التلاعب في الأنشطة الحقيقية، وأن هذا الارتباط السلبي أكثر وضوحاً عندما يكون لدى المدراء الإناث حصة ملكية أعلى، و أن التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة قد يكون بمثابة آلية بديلة لحوكمة الشركات للحد من التلاعب في الأنشطة الحقيقية، ويزود أصحاب المصلحة والجهات المعنية بتقارير أرباح عالية الجودة، وأنه يمكن للمساهمين الحد من التلاعب في الأرباح الحقيقية المكلفة عن طريق زيادة مشاركة الإناث في مجلس الإدارة وتنفيذ نظم التعويض على أساس الأسهم. | إلى تحليل التلاعب في الأنشطة الحقيقية والبحث فيما إذا كانت تؤثر الإدارة النسائية في مجالس الإدارة (BODs) على التلاعب بالأنشطة الحقيقية، ودراسة التأثير المعتدل لملكية الاسهم على الارتباط بين مشاركة الإناث في مجالس الإدارة والتلاعب بالأنشطة الحقيقية في الصين | 2017 | Luo et al. | Female Directors and Real Activities Manipulation: Evidence From China | 12 |
|---|--|--|------|------------|--|----|

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

تتميز هذه الدراسة بتناولها الأثر المحتمل لنسبة الإناث في مجلس الإدارة على الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية الاردنية المساهمة العامة، وربطت بين تأثير نسبة الإناث على التلاعب بالمبيعات، والتلاعب بالمصاريف الاختيارية، والتلاعب بالإنتاج الزائد، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة، وتعتبر هذه الدراسة في حدود علم الباحثة الاولى من نوعها في المملكة الاردنية الهاشمية، وبالاطلاع على دراسة Luo et al., (2017) & Female Directors Real Activities Manipulation: Evidence From China دراسة أثر الإدارة النسائية على الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح؛ حيث قام الباحث بفحص العلاقة بين الإدارة النسائية و الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح لعينة من الشركات الصينية ومن نتائج الدراسة أن مشاركة الإناث في مجالس الإدارة ترتبط بمستويات أقل من التلاعب في الأنشطة الحقيقي، بينما تتحقق الدراسة الحالية من أثر نسبة الإناث في مجالس الإدارة على الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية الاردنية المساهمة العامة.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

تمهيد :

يستعرض هذا الفصل طبيعة الدراسة والمنهجية المتبعة في اختيار عينة الدراسة والأدوات المستخدمة في وصف المتغيرات واختبار الفرضيات بالاعتماد على البيانات التي الحصول عليها والتي تخص الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة خلال الفترة (2012 - 2016).

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو من أساليب التحليل التي تركز على وجود معلومات كافية عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية محددة ومعلومة، بهدف الحصول على نتائج عملية، تم تفسيرها بطريقة موضوعية، وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، بهدف التوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفرضيات الواردة في الدراسة، كما تم الاستعانة بالمنهج الكمي لدراسة وتحليل البيانات بهدف الاجابة عن أسئلة الدراسة.

عينة الدراسة :

تمثلت عينة الدراسة من الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة والمتداول أسهمها في سوق عمان المالي خلال فترة الدراسة (2012 - 2016)، والتي ينطبق عليها الشروط التالية:

أن تكون مدرجة في السوق المالي خلال فترة الدراسة، ولم يتم تصفيته.

أن تكون أسهمها متداولة خلال فترة الدراسة، ولم يتم إيقافها عن التداول.

أن تتوفر البيانات اللازمة عن متغيرات الدراسة خلال الفترة، كنسبة الإناث في مجلس إدارة الشركة، والمؤشرات المالية اللازمة لنموذج الدراسة.

أن تفصح الشركة عن نسبة أو عدد الإناث في مجلس الإدارة، خلال الفترة (2012 - 2016)، ولو في سنة واحدة من السنوات المذكورة.

ولهذا فقد اقتصر عينة الدراسة على (9) شركات صناعية مساهمة عامة، وتنطبق عليها الشروط أعلاه. وقد تم التعرف على أثر وجود الإناث في حجم مجلس الإدارة في الشركات ضمن عينة الدراسة، من خلال دراسة أثر الاختلاف في نسبة الإناث في مجلس الإدارة من سنة إلى أخرى، سيما وأن جميع الشركات لم تفصح عن وجود الإناث ضمن المجلس لجميع سنوات فترة الدراسة، باستثناء الشركة العربية لصناعة الألمنيوم/آرال، وشركة الحياة للصناعات الدوائية، أما بقية الشركات فقد تم ملاحظة عدم وجود الإناث في بعض السنوات من 2012 ولغاية 2016، أي أن نسبة الإناث كانت صفر في بعض السنوات، وهذا يساهم في معرفة أثر اختلاف نسبة الإناث من فترة إلى أخرى.

مصادر جمع البيانات :

وتمثلت بالمصادر العربية والأجنبية المتوفرة من دراسات سابقة وبحوث ونشرات وكتب والتي تم الحصول من المكتبات وشبكة الانترنت، والقوائم المالية والتقارير السنوية والمعلومات الخاصة بالشركات الصناعية المساهمة العامة والمنشورة على موقع بورصة عمان والمواقع الالكترونية الخاصة بالشركات.

قياس متغيرات الدراسة :

تم الاعتماد على قياس التلاعب بالأنشطة الحقيقية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ضمن عينة الدراسة، على النماذج القياسية التي درسها (Roychowdhury, 2006)، والتي تضمنت ما يلي:

النموذج القياسي الخاص بقياس التلاعب بالمبيعات :

حيث اعتمد Roychowdhury(2006) على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية لكشف التلاعب بالمبيعات، وذلك من منظور أن هذا التلاعب يتم من خلال تسريع توقيت المبيعات، وتسجيل مبيعات أخرى غير متحققة، من خلال زيادة سعر الخصم المقدم للعملاء، أو زيادة فترة التحصيل. وقد تم احتساب معادلة الانحدار التالية، للتنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، حيث يشير الرمز (S) إلى المبيعات السنوية، ويشير الرمز (A) إلى إجمالي الأصول.

$$CFO_t/A_{t-1} = \alpha_0 + \alpha_1*(1/A_{t-1}) + \beta_1*(S_t/A_{t-1}) + \beta_2*(\Delta S_t/A_{t-1}) + \varepsilon_t \dots\dots(1)$$

حيث:

CFO_t: تمثل التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية في الشركة للسنة t.

A_{t-1}: تمثل إجمالي الأصول في الشركة للسنة t-1.

S_t: تمثل إجمالي المبيعات في الشركة للسنة t.

ΔS_t: تمثل التغير في المبيعات في الشركة للسنة t.

ε_t: تمثل الخطأ العشوائي لتقدير النموذج للسنة t.

ويتم الحكم على وجود قيم للتلاعب بالمبيعات في السنة t من وجود فرق في قيم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى إجمالي الأصول الفعلية والمقدرة في النموذج أعلاه، والملحق رقم (1) يبين قيم هذا الاختلاف للشركات المبحوثة خلال فترة الدراسة.

وبالاعتماد على هذا النموذج، يتم تحديد وجود تلاعب بالمبيعات، من خلال قيمة البواقي التي تنتج من تقدير النموذج.

النموذج القياسي الخاص بقياس التلاعب بالمصاريف الاختيارية :

حيث اعتمد Roychowdhury(2006) على قيمة المصاريف الاختيارية (Discretionary Expenses)، والتي اشتملت على مصاريف الدعاية والتسويق ومصاريف البحث والتطوير والمصاريف الإدارية والعمومية. وقد تم احتساب معادلة الانحدار التالية للتنبؤ بالمصاريف الاختيارية

حيث يشير الرمز (S) إلى المبيعات السنوية، ويشير الرمز (A) إلى إجمالي الأصول.

$$DISEXP_t/A_{t-1} = \alpha_0 + \alpha_1*(1/A_{t-1}) + \beta*(S_t/A_{t-1}) + \varepsilon_t \dots\dots(2)$$

DISEXP_t: تمثل المصاريف الاختيارية في الشركة للسنة t.

A_{t-1}: تمثل إجمالي الأصول في الشركة للسنة t-1.

S_t: تمثل إجمالي المبيعات في الشركة للسنة t.

S_{t-1}: تمثل إجمالي المبيعات في الشركة للسنة t-1.

ε_t: تمثل الخطأ العشوائي لتقدير النموذج للسنة t.

ويتم الحكم على وجود قيم للتلاعب بالمصاريف الاختيارية في السنة t من وجود فرق في قيم المصاريف الاختيارية للسنة t إلى إجمالي الأصول t-1 الفعلية والمقدرة في النموذج أعلاه، والملحق (1) يبين قيم هذا الاختلاف للشركات المبحوثة خلال فترة الدراسة.

وبالاعتماد على هذا النموذج، يتم تحديد وجود تلاعب بالمصاريف الاختيارية، من خلال قيمة البواقي التي تنتج من تقدير النموذج.

النموذج القياسي الخاص بقياس التلاعب بالإنتاج الزائد :

حيث اعتمد Roychowdhury (2006) على الطرق التي يتم من خلالها تقييم المخزون، والتلاعب في تكلفة المبيعات، ولهذا فإن تقدير الانتاج الزائد يعتمد على تكلفة المبيعات والتغير في المخزون. وقد تم احتساب معادلتين الانحدار التاليتين، لتقدير الانتاج الزائد، حيث يشير الرمز (S) إلى المبيعات السنوية، ويشير الرمز (A) إلى إجمالي الأصول.

$$COGS_t/A_{t-1} = \alpha_0 + \alpha_1*(1/A_{t-1}) + \beta*(S_t/A_{t-1}) + \varepsilon_t \dots\dots(3)$$

$$\Delta INV_t/A_{t-1} = \alpha_0 + \alpha_1*(1/A_{t-1}) + \beta_1*(\Delta S_t/A_{t-1}) + \beta_2*(\Delta S_{t-1}/A_{t-1}) + \varepsilon_t \dots\dots(4)$$

حيث:

COGS_t: تمثل تكلفة المبيعات في الشركة للسنة t.

ΔINV_t: تمثل التغير في المخزون في الشركة للسنة t.

A_{t-1}: تمثل إجمالي الأصول في الشركة للسنة t-1.

S_t: تمثل إجمالي المبيعات في الشركة للسنة t.

ΔS_t: تمثل التغير في المبيعات في الشركة للسنة t.

ΔS_{t-1}: تمثل التغير في المبيعات في الشركة للسنة t-1.

ε_t: تمثل الخطأ العشوائي لتقدير النموذج للسنة t.

ولهذا فقد عرّف Roychowdhury (2006) الإنتاج الزائد بالمعادلة التالية:

$$PROD_t = COGS_t + \Delta INV_t \dots (5)$$

واستطاع بالاعتماد على النموذجين (3) و(4) أن يتنبأ بالإنتاج الزائد من خلال احتساب معادلة الانحدار التالية:

$$PROD_t/A_{t-1} = \alpha_0 + \alpha_1*(1/A_{t-1}) + \beta_1*(S_t/A_{t-1}) + \beta_2*(\Delta S_t/A_{t-1}) + \beta_3*(\Delta S_{t-1}/A_{t-1}) + \varepsilon_t \dots (6)$$

PROD_t: تمثل الإنتاج الزائد في الشركة للسنة t.

A_{t-1}: تمثل إجمالي الأصول في الشركة للسنة t-1.

S_t: تمثل إجمالي المبيعات في الشركة للسنة t.

ΔS_t: تمثل التغير في المبيعات في الشركة للسنة t.

ΔS_{t-1}: تمثل التغير في المبيعات في الشركة للسنة t-1.

ε_t: تمثل الخطأ العشوائي لتقدير النموذج للسنة t.

ويتم الحكم على وجود قيم للتلاعب بالإنتاج الزائد في السنة t من وجود فرق في قيم الإنتاج الزائد في القيم المستخرجة من المعادلة (5) والمعادلة (6)، والملحق (1) يبين قيم هذا الاختلاف للشركات المبحوثة خلال فترة الدراسة.

المعالجة الإحصائية :

تم استخدام برمجية EViews لمعالجة البيانات الأولية، حيث تم استخدام المقاييس والاختبارات الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية والتكرارات والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية؛ وذلك بهدف وصف متغيرات الدراسة.

2- اختبارات ملائمة النموذج والمتمثلة في اختبار ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد، واختبار ظاهرة الارتباط الذاتي.

3- تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة الثلاث، وذلك بسبب وجود المتغيرات الضابطة لقيم المتغيرين المستقل والتابع في نموذج الدراسة.

الفصل الرابع : التحليل الإحصائي

تمهيد :

يتطرق هذا الفصل الى التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، حيث تم عرض وصف لمتغيرات الدراسة، واختبار ملائمة البيانات لنموذج الدراسة، ومن ثم اختبار الفرضيات. وذلك بالاعتماد على البيانات السنوية الخاصة بالشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، وذلك للفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٦).

وصف متغيرات الدراسة :

وصف متغيرات الدراسة التابعة :

تمثلت المتغيرات التابعة بكل من (التلاعب بالمبيعات، التلاعب بالمصاريف الاختيارية، التلاعب بالإنتاج الزائد). وقد تم الحصول على القيم الخاصة بكل متغير بالاعتماد على النماذج الخاصة بقياس كل منها، وفيما يلي عرض لمقاييس الاحصاء الوصفي لهذه المتغيرات.

جدول (٣) الإحصاء الوصفي لقيم المتغيرات التابعة للفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٦)

| المقياس | التلاعب بالمبيعات Salesm | التلاعب بالمصاريف الاختيارية Disexpm | التلاعب بالإنتاج الزائد Prodm |
|-------------------|-----------------------------|---|----------------------------------|
| المتوسط الحسابي | 0.008 | 0.010 | -0.016 |
| الانحراف المعياري | 0.065 | 0.048 | 0.142 |
| القيمة العليا | 0.170 | 0.183 | 0.452 |
| القيمة الدنيا | -0.124 | -0.033 | -0.291 |

يعرض الجدول رقم (3) مقاييس الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة، وعلى النحو التالي:

1- التلاعب بالمبيعات: بلغ المتوسط الحسابي لقيم التلاعب في المبيعات في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية للفترة (2016-2012)، ما قيمته (0.008)، وانحراف معياري (0.065)، كما بلغت قيمة أكبر مشاهدة (0.170)، في حين بلغت قيمة أصغر مشاهدة (-0.124). وبالاعتماد على الفرق بين القيمتين العظمى والصغرى، نستنتج أن هنالك اختلاف بين الشركات الصناعية في التلاعب في المبيعات خلال الفترة، وهذا قد يعود لاختلاف حجم مبيعات الشركة وحصتها السوقية والطلب على منتجاتها.

2- التلاعب بالمصاريف الاختيارية: بلغ المتوسط الحسابي لقيم التلاعب في المصاريف الاختيارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية للفترة (2016-2012)، ما قيمته (0.010)، وانحراف معياري (0.048)، كما بلغت قيمة أكبر مشاهدة (0.183)، في حين بلغت قيمة أصغر مشاهدة (-0.033). وبالاعتماد على الفرق بين القيمتين العظمى والصغرى، نستنتج أن هنالك اختلاف بين الشركات الصناعية في التلاعب في المصاريف الاختيارية والمتمثلة بمصاريف الدعاية والاعلان والبحث العلمي خلال الفترة وهذا قد يعود لاختلاف مصاريف الشركة خلال الفترة، ودوافع الإدارة نحو التلاعب بالمصاريف الاختيارية لتمكين من إدارة الأرباح عن طريق زيادة أو تقليل المصاريف الكلية لتغيير الأرباح السنوية.

3- التلاعب بالإنتاج الزائد: بلغ المتوسط لحسابي لقيم التلاعب في الإنتاج الزائد في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية للفترة (2012-2016)، ما قيمته (-0.016)، وبانحراف معياري (0.142)، كما بلغت قيمة أكبر مشاهدة (0.452)، في حين بلغت قيمة أصغر مشاهدة (-0.291). وبالاعتماد على قيمة الانحراف المعياري، والفرق بين القيمتين العظمى والصغرى، نستنتج أن هنالك اختلاف بين الشركات الصناعية في التلاعب في الإنتاج خلال الفترة، وهذا مؤشر على اختلاف توجهات الشركات نحو التلاعب بقيم المخزون وقيم تكاليف المبيعات للتأثير على قيم الأرباح السنوية.

وصف متغيرات الدراسة المستقلة والضابطة :

وقد تمثلت المتغير المستقل بنسبة الإناث في مجلس الإدارة، في حين تمثلت المتغيرات الضابطة بكل من (حجم الشركة، وربحية الشركة، ونسبة الديون، وتصنيف شركة التدقيق). وقد تم الحصول على القيم الخاصة بكل متغير بالاعتماد على القوائم المالية والتقارير السنوية الخاصة بالشركات، وقد تم عرض جميع المتغيرات في الجدول التالي، باستثناء تصنيف شركة التدقيق، حيث تم تخصيص جدول خاص لوصف هذا المتغير لأنه متغير ثنائي وهمي (Dummy Variable).

جدول (٤) الإحصاء الوصفي لقيم المتغيرات المستقلة والضابطة للفترة (2012-2016)

| المقياس | نسبة الإناث في مجلس الإدارة Female% | ربحية الشركة ROA% | إجمالي الأصول SIZE (JD) | نسبة الدين DR% |
|-------------------|--|----------------------|----------------------------|-------------------|
| المتوسط الحسابي | 9.97 | -2.425 | 140,902,412 | 28.243 |
| الانحراف المعياري | 9.10 | 31.392 | 307,542,080 | 23.088 |
| القيمة العليا | 28.57 | 18.659 | 1,083,453,000 | 97.370 |
| القيمة الدنيا | 0.00 | -195.296 | 394,795 | 5.626 |

يعرض الجدول رقم (٤) مقاييس الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة والضابطة، وعلى النحو التالي:

1- نسبة الإناث في مجلس الإدارة: بلغ المتوسط الحسابي لنسبة الإناث في مجلس الإدارة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية للفترة (2012-2016)، ما نسبته (9.97%)، وبانحراف معياري (9.10%)، كما بلغت قيمة أكبر مشاهدة (28.57%)، في حين بلغت قيمة أصغر مشاهدة (0.00%). ونلاحظ أن نسبة الإناث في مجالس الإدارة في الشركات الصناعية ما زال منخفض نسبياً، إلا أنه في بعض الحالات قد شكل ربع عدد الأعضاء وذلك في شركة الحياة للصناعات الدوائية، حيث بلغ عدد الإناث (2) من أصل (7) أعضاء، كما نلاحظ أن بعض الشركات التي أفصحت عن وجود إناث في مجلس الإدارة خلال السنوات من ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٦، أفصحت كذلك عن عدم وجود إناث في سنوات أخرى، وهذا يؤكد قابلية قياس أثر اختلاف نسبة الإناث من مجلس الإدارة من سنة إلى أخرى.

2- ربحية الشركة (العائد على الأصول): وقد تم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح إلى إجمالي الأصول، حيث بلغ المتوسط لحسابي لمعدل العائد على الأصول في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية للفترة (2016-2012)، ما نسبته (-2.425%)، وبانحراف معياري (31.392%)، كما بلغت قيمة أكبر مشاهدة (18.659%)، في حين بلغت قيمة أصغر مشاهدة (-195.296%). ومن خلال قيمة الانحراف المعياري والقيم القصوى نلاحظ وجود تباين واضح بين الشركات الصناعية من حيث قدرتها على استغلال الموارد المتاحة لتحقيق الأرباح.

3- حجم الشركة (إجمالي الأصول): بلغ المتوسط لحسابي لإجمالي الأصول في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية للفترة (2016-2012)، ما قيمته (140.9) مليون دينار، وبانحراف معياري (307.5) مليون دينار، كما بلغت قيمة أكبر مشاهدة (1,083.5) مليون دينار، في حين بلغت قيمة أصغر مشاهدة (0.4) مليون دينار. وتشير القيم إلى اختلاف أحجام الشركات الصناعية، والذي قد يكون ناتجاً عن اختلاف قدرة الشركات على توفير الموارد اللازمة، كما أن الشركات تختلف من حيث حجم عملياتها ونوع الصناعة وطبيعة الأصول والمنتجات. ونلاحظ أن قيم إجمالي الأصول كانت كبيرة ومتباينة، ولهذا تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول للتجانس القيم في نموذج الانحدار.

4- نسبة الديون: وقد تم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول، حيث بلغ المتوسط لحسابي لنسبة الديون في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية للفترة (2016-2012)، ما نسبته (28.243%)، وبانحراف معياري (23.088%)، كما بلغت قيمة أكبر مشاهدة (97.370%)، في حين بلغت قيمة أصغر مشاهدة (5.626%). ومن خلال قيمة الانحراف المعياري والقيم القصوى نلاحظ وجود تباين واضح بين الشركات الصناعية من حيث الاعتماد على المصادر الخارجية في تمويل أصولها وعملياتها.

والجدول التالي يعرض وصفاً لتصنيف مكتب التدقيق، حيث أن وجود تصنيف في شركة التدقيق مرتبط من كونها من الأربعة الكبار (Big 4)، وعدا ذلك تعتبر شركات محلية.

جدول (5): الإحصاء الوصفي لتصنيف شركة التدقيق للفترة (2016 - 2012)

| المتغير | الفئة | التكرار | النسبة المئوية% |
|--------------|----------------|---------|-----------------|
| شركة التدقيق | الأربعة الكبار | 30 | 66.7 |
| | شركات محلية | 15 | 33.3 |
| | المجموع | 45 | 100 |

نلاحظ من الجدول (5) اعلاه أن نسبة الشركات الصناعية التي تكلف شركات التدقيق الكبرى بالتدقيق على بياناتها المالية (66.7%)، في حين ان نسبة الشركات التي تتعامل مع مكاتب محلية قد بلغت (33.3%)، وقد تبين أن الشركات الصناعية تميل إلى التعامل مع شركات تدقيق كبرى، وهذا مؤشر على وجود ثقة بالكفاءة المهنية لدى هذه الشركات، ومصداقية هذه الشركات فيما يتعلق ببياناتها المالية.

اختبار ملائمة النموذج :

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات قامت الباحثة باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة للدراسة وذلك بإيجاد القيم المالية الخاصة بمتغيرات الدراسة وحسب سنوات الدراسة، حيث تم جمع البيانات السنوية الخاصة بالشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، وذلك للفترة (2012-2016)، وفيما يلي عرض لهذه الأدوات الإحصائية:

اختبار الارتباط الخطي المتعدد: Multicollinearity Tests :

وتشير هذه الظاهرة إلى وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر، يعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد R^2 ويجعله أكبر من قيمته الفعلية، ولهذا تم احتساب معامل الارتباط الخطي، وقيمة معامل تضخم التباين عند كل متغير، التي يتم اختبارها، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول (٦) مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

| المتغير | نسبة الإناث | ربحية الشركة | حجم الشركة | نسبة الديون | تصنيف الشركة | التدقيق |
|--------------|-------------|--------------|------------|-------------|--------------|---------|
| نسبة الإناث | 1 | | | | | |
| ربحية الشركة | 0.278 | 1 | | | | |
| حجم الشركة | 0.188 | 0.550* | 1 | | | |
| نسبة الديون | 0.031 | 0.082 | 0.061 | 1 | | |
| تصنيف الشركة | 0.428* | 0.194 | 0.111 | 0.255 | 1 | |
| التدقيق | | | | | | 1 |

* دال عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يبين الجدول (6) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (حجم الشركة) و(ربحية الشركة) قد بلغ (0.550)، وهذا يشير إلى عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرين المستقلين، حيث أن قيم معامل الارتباط الخطي التي تتجاوز (0.80) قد تعتبر مؤشراً لوجود ارتباط خطي متعدد، وعليه فإنه يمكن القول بخلو عينة الدراسة من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Guajarati, 2004, 359).

ولتأكيد النتيجة السابقة تم استخدام معامل تضخم التباين بين المتغير المستقل والعوامل الضابطة للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بينها.

جدول (٧): نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغير المستقل والعوامل الضابطة

| المتغير | معامل تضخم التباين VIF |
|--------------------|------------------------|
| نسبة الإناث | 1.505 |
| ربحية الشركة | 1.891 |
| حجم الشركة | 1.796 |
| تصنيف شركة التدقيق | 1.334 |

يبين الجدول (٧) أن غالبية قيمة معامل تضخم التباين كانت أقل من العدد 10، وأكبر من العدد 1، وعليه يمكن الجزم بعدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة.

اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation :

يعرف الارتباط الذاتي بأنه وجود علاقة بين الأخطاء العشوائية المتتالية المحسوبة من نموذج الانحدار المقدر بطريقة المربعات الصغرى، ويترتب على وجوده بعض المشاكل القياسية، والتي لا مجال لذكرها هنا، ويتم إجراء الاختبار باستخدام اختبار إحصائي ديربن - واتسون (Durbin-Watson Test) والذي يرمز له بالرمز D-W ومقارنته بقيمتين مستخرجتين من الجدول الخاص بهذا الاختبار عند مستوى المعنوية α ، وعدد المشاهدات n وعدد المتغيرات k، ويرمز لهاتين القيمتين بالرمزين dl (الحد الأدنى) و du (الحد الأعلى) فإذا كانت قيمة D-W أكبر من du دل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، أما إذا كانت قيمة D-W أقل من dl دل ذلك على وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ويفشل الاختبار في تحديد وجود ظاهرة الارتباط الذاتي، إذا وقعت قيمة D-W بين القيمتين (Montgomery et al., 2001)، وعندها يتم اللجوء لاختبار آخر، والجدول رقم (8) يبين نتائج هذا الاختبار لجميع فرضيات الدراسة:

جدول (٨) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

| الفرضية | قيمة المحسوبة D-W | DI | Du | النتيجة |
|---------|-------------------|-------|-------|---------------------|
| H01 | 2.138 | 1.287 | 1.776 | لا يوجد ارتباط ذاتي |
| H02 | 1.894 | 1.287 | 1.776 | لا يوجد ارتباط ذاتي |
| H03 | 2.035 | 1.287 | 1.776 | لا يوجد ارتباط ذاتي |

نلاحظ من الجدول (8) أنه يمكن الجزم بعدم وجود ظاهرة الارتباط الذاتي عند الفرضيات الثلاث، حيث اثبت الاختبار عدم وجود الظاهرة، وكانت قيم (D-W) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى.

اختبار الفرضيات :

تتمثل عينة الدراسة في البيانات المالية السنوية الخاصة بالشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، وذلك للفترة (2012- 2016) وقد تم جمع البيانات الخاصة بهذه الشركات للفترة المذكورة وبشكل سنوي، لذا فإن بيانات الدراسة تعتبر بيانات سلاسل زمنية ذات طبيعة مقطعية (CROSS-SECTIONAL TIME SERIES)، وسنعرض هذا الجزء من الدراسة اختبار الفرضيات. وكانت النتائج كما يلي:

الفرضية الأولى H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الإناث في مجلس الإدارة على التلاعب بالمبيعات في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

جدول (٩) * نتائج اختبار الفرضية الأولى H01

| جدول المعاملات Coefficients | | | | المتغير التابع |
|--------------------------------|---------------|----------------|---------|------------------------------------|
| Sig t* مستوى الدلالة | T المحسوبة | الخطأ المعياري | B | |
| 0.114 | 1.618 | 0.068 | 0.110 | نسبة الإناث |
| 0.019 | -2.438 | 0.0002 | -0.001 | ربحية الشركة |
| 0.005 | 2.989 | 0.005 | 0.016 | حجم الشركة |
| 0.678 | -0.418 | 0.0003 | -0.0001 | نسبة الديون |
| 0.535 | -0.626 | 0.015 | -0.009 | تصنيف شركة التدقيق |
| 0.007 | -2.833 | 0.092 | -0.262 | ثابت الانحدار |
| | | | | معامل التحديد R ² |
| | | | | 0.198 |
| | | | | معامل التصحيح AdjR ² |
| | | | | 0.095 |
| | | | | قيمة F المحسوبة |
| | | | | 1.928 |
| | | | | Sig. F* |
| | | | | 0.112 |

تشير نتائج الجدول (9) أن قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.198$)، وهذا يعني أن النموذج قد فسّر ما مقداره (19.8%) من التباين في (التلاعب بالمبيعات)، مع بقاء أي متغيرات أخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (1.928) عند مستوى ثقة (Sig = 0.112) وهذا يؤكد عدم معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة B عند (نسبة الإناث) قد بلغت (0.110) وأن قيمة t عنده هي (1.618)، ومستوى دلالة (Sig = 0.114)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وقيمة B عند (ربحية الشركة) قد بلغت (-0.001) وأن قيمة t عنده هي (-2.438)، ومستوى دلالة (Sig = 0.019)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وكانت قيمة B عند (حجم الشركة) قد بلغت (0.016) وأن قيمة t عنده هي (2.989)، ومستوى دلالة (Sig=0.005)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وكما كانت قيمة B عند (نسبة الديون) قد بلغت (-0.0001) وأن قيمة t عنده هي (-0.418)، ومستوى دلالة (Sig = 0.678)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وكانت قيمة B عند (تصنيف شركة التدقيق) قد بلغت (-0.009) وأن قيمة t عنده هي (-0.626)، ومستوى دلالة (Sig = 0.535)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي.

وبناء على ما سبق، نقبل الفرضية العدمية الأولى، والتي نصها:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الإناث في مجلس الإدارة على التلاعب بالمبيعات في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة"

وبالاعتماد على نتائج اختبار الفرضية الأولى، يمكن كتابة النموذج القياسي الذي يمثل التلاعب بالمبيعات على النحو التالي:

$$Sman_{it} = -0.262 + 0.110 * Gepe_{it} - 0.001 * Cp_{it} + 0.016 * Sico_{it} - 0.0001 * Dr_{it} - 0.009 * eig4_{it} + e_{it} \quad (7)$$

ونلاحظ أنه لم يظهر الأثر المعنوي لنسبة الإناث في مجلس الإدارة على التلاعب بالمبيعات، وهذا قد يعود لصعوبة تتبع المبيعات والتدفقات النقدية التشغيلية المتحققة من العمليات التشغيلية من قبل مجالس إدارة الشركات الصناعية.

الفرضية الثانية H02 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الإناث في مجلس الإدارة على التلاعب بالمصاريف الاختيارية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

جدول (١٠) نتائج اختبار الفرضية الثانية H02

| جدول المعاملات | | | | | المتغير التابع |
|---------------------------------|----------|----------------|----------|--------------------|------------------------------|
| Coefficients | | | | | |
| Sig t* | T | الخطأ المعياري | B | البيان | |
| مستوى الدلالة | المحسوبة | | | | |
| 0.038 | -2.143 | 0.027 | -0.058 | نسبة الإناث | التلاعب بالمصاريف الاختيارية |
| 0.781 | -0.280 | 0.0001 | -0.00002 | ربحية الشركة | |
| 0.826 | -0.221 | 0.003 | -0.001 | حجم الشركة | |
| 0.000 | -3.982 | 0.0001 | -0.001 | نسبة الديون | |
| 0.650 | 0.457 | 0.016 | 0.007 | تصنيف شركة التدقيق | |
| 0.684 | 0.410 | 0.048 | 0.020 | ثابت الانحدار | |
| معامل التحديد R ² | | | | | 0.244 |
| معامل التصحيح AdjR ² | | | | | 0.147 |
| قيمة F المحسوبة | | | | | 2.511 |
| Sig. F* | | | | | 0.046 |
| D-W | | | | | 1.894 |

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (10) أن قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.244$)، وهذا يعني أن النموذج قد فسّر ما مقداره (24.4%) من التباين في (التلاعب بالمصاريف الاختيارية)، مع بقاء أي متغيرات أخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (2.511) عند مستوى ثقة (Sig = 0.046) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة B عند (نسبة الإناث) قد بلغت (-0.058) وأن قيمة t عنده هي (-2.143)، ومستوى دلالة (Sig = 0.038)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وقيمة B عند (ربحية الشركة) قد بلغت (-0.00002) وأن قيمة t عنده هي (-0.280)، ومستوى دلالة (Sig = 0.781)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وكانت قيمة B عند (حجم الشركة) قد بلغت (-0.001) وأن قيمة t عنده هي (-0.221)، ومستوى دلالة (Sig=0.826)، ومستوى دلالة (Sig=0.826).

مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وكما كانت قيمة B عند (نسبة الديون) قد بلغت (-0.001) وأن قيمة t عنده هي (-3.982)، ومستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وكانت قيمة B عند (تصنيف شركة التدقيق) قد بلغت (0.007) وأن قيمة t عنده هي (0.457)، ومستوى دلالة (Sig = 0.650)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الثانية، ونقبل البديلة، والتي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الإناث في مجلس الإدارة على التلاعب بالمصاريف الاختيارية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة"

وبالاعتماد على نتائج اختبار الفرضية الثانية، يمكن كتابة النموذج القياسي الذي يمثل التلاعب بالمصاريف الاختيارية على النحو التالي:

$$Expman_{it} = 0.020 - 0.058 * Gepe_{it} - 0.00002 * Cp_{it} - 0.001 * Sico_{it} - 0.001 * Dr_{it} + 0.007 * eig4_{it} + e_{it} \dots (8)$$

ونلاحظ أنه أن نسبة الإناث في مجلس الإدارة أظهرت الأثر المعنوي السلبي، على التلاعب بالمصاريف الاختيارية، أي أن زيادة نسبة الإناث في مجلس الإدارة من شأنه أن يزيد الرقابة على المصاريف الاختيارية كمصاريف الدعاية والتسويق ومصاريف البحث العلمي، كما أنه يقلل من دوافع الإدارة للتلاعب بهذه المصاريف، لتغيير في حجم الأرباح السنوية.

الفرضية الثالثة H03 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الإناث في مجلس الإدارة على التلاعب بالإنتاج الزائد في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

جدول (١١) نتائج اختبار الفرضية الثالثة H03

| جدول المعاملات | | | | | المتغير التابع |
|----------------|----------|----------------|--------|--------------------|-------------------------|
| Coefficients | | | | | |
| Sig t* | T | الخطأ المعياري | B | البيان | |
| مستوى الدلالة | المحسوبة | | | | |
| 0.050 | -2.022 | 0.170 | -0.343 | نسبة الإناث | التلاعب بالإنتاج الزائد |
| 0.015 | 2.560 | 0.0004 | 0.001 | ربحية الشركة | |
| 0.421 | -0.814 | 0.021 | -0.017 | حجم الشركة | |
| 0.212 | 1.268 | 0.001 | 0.002 | نسبة الديون | |
| 0.959 | -0.051 | 0.071 | -0.004 | تصنيف شركة التدقيق | |
| 0.457 | 0.751 | 0.369 | 0.277 | ثابت الانحدار | |

| | |
|---------------------------------|-------|
| معامل التحديد R ² | 0.192 |
| معامل التصحيح AdjR ² | 0.088 |
| قيمة F المحسوبة | 1.851 |
| Sig. F* | 0.126 |
| D-W | 2.035 |

يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (11) أن قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.192$)، وهذا يعني أن النموذج قد فسّر ما مقداره (19.2%) من التباين في (التلاعب بالإنتاج الزائد)، مع بقاء أي متغيرات أخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (1.851) عند مستوى ثقة (Sig = 0.126) وهذا يؤكد عدم معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة B عند (نسبة الإناث) قد بلغت (-0.343) وأن قيمة t عنده هي (-2.022)، ومستوى دلالة (Sig = 0.050)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وقيمة B عند (ربحية الشركة) قد بلغت (0.001) وأن قيمة t عنده هي (2.560)، ومستوى دلالة (Sig = 0.015)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وكانت قيمة B عند (حجم الشركة) قد بلغت (-0.017) وأن قيمة t عنده هي (-0.814)، ومستوى دلالة (Sig=0.421)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وكما كانت قيمة B عند (نسبة الديون) قد بلغت (0.002) وأن قيمة t عنده هي (1.268)، ومستوى دلالة (Sig = 0.212)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وكانت قيمة B عند (تصنيف شركة التدقيق) قد بلغت (-0.004) وأن قيمة t عنده هي (-0.051)، ومستوى دلالة (Sig = 0.959)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الثالثة، ونقبل البديلة، والتي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الإناث في مجلس الإدارة على التلاعب بالإنتاج الزائد في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة"

وبالاعتماد على نتائج اختبار الفرضية الثالثة، يمكن كتابة النموذج القياسي الذي يمثل التلاعب بالإنتاج الزائد على النحو التالي:

$$Opman_{it} = 0.277 - 0.343 * Gepe_{it} + 0.001 * Cp_{it} - 0.017 * Sico_{it} + 0.002 * Dr_{it} - 0.004 * eig4_{it} + e_{it}$$

ونلاحظ أنه بالرغم من عدم معنوية النموذج أعلاه، إلا أن نسبة الإناث في مجلس الإدارة أظهرت الأثر المعنوي، وضمن منطقة الرفض أقل من (0.05)، كما أن الأثر كان سلبياً، أي أن زيادة نسبة الإناث في مجلس الإدارة من شأنه أن يزيد الرقابة على المخزون وعلى تكاليف المبيعات، ويقلل من قدرة الإدارة على التلاعب بالإنتاج، لتحقيق تغيير في حجم الربحية.

الفصل الخامس : الاستنتاجات والتوصيات

تمهيد :

يهدف هذا الفصل الى عرض الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها من خلال عملية التحليل الإحصائي، ويمكن تلخيص أهم هذه النتائج والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة، بما يلي:

الاستنتاجات :

بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات نموذج الدراسة، واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1- لا تعتبر عملية التلاعب في قيم الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح بين الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ظاهرة شائعة في جميع الشركات. وذلك بسبب اختلاف الأسباب والدواعي للقيام بالتلاعب، والذي يختلف باختلاف الشركات وإداراتها.

2- ما زال وجود الإناث في مجالس الإدارة في الشركات الصناعية أمراً غير سائد في جميع الشركات، كما أن نسبة الإناث في المجالس تختلف من شركة إلى أخرى، ومن سنة إلى أخرى، ناهيك عن أن غالبية الشركات الصناعية لم تفصح عن وجود إناث في مجالس إدارتها.

3- لم يساهم وجود الإناث في مجالس إدارة الشركات الصناعية في التقليل من التلاعب بالمبيعات، وهذا قد يعود لطبيعة العمليات البيعية، واختلافها باختلاف طبيعة العملاء وتواجههم، مما يقلل من ممارسة الرقابة المباشرة على العمليات البيعية. ومن جهة أخرى تبين أن زيادة مستوى الربحية في الشركة يقلل من دواعي التلاعب بالمبيعات، وفي ذلك دلالة واضحة على أن انخفاض الأرباح من أهم اسباب ودواعي الإدارة للتلاعب بالمبيعات. كما تبين أن التلاعب بالمبيعات يتأثر بزيادة حجم الشركة، وذلك قد يعود إلى أن زيادة حجم الشركة مرتبط بزيادة عملياتها، وهذا يوفر الفرصة للإدارة للقيام بعمليات التلاعب بالمبيعات.

4- يساهم وجود الإناث في مجلس الإدارة من الحد من التلاعب بالمصاريف الاختيارية، وهذا قد يفسر بأن المصاريف الاختيارية، ومنها المصاريف التسويقية والدعائية، ومصاريف البحث والتطوير، ويغلب على هذه المصاريف، أنها بحاجة إلى موافقة الإدارة، ولا يتم انفاقها إلا ضمن خطة مسبقة، وموازنات سنوية، يتم وضعها والموافقة عليها في بداية الفترة المالية، وهذا من شأنه أن يمكن أعضاء مجلس الإدارة من الرقابة المباشرة على هذه المصاريف، كما يشير إلى الدور الذي تلعبه الإناث في هذه الرقابة، أي أنه بالرغم من النسبة الضئيلة للإناث في مجالس الإدارة إلا أن أثرها كان واضحاً في الدور الرقابي. ومن جهة أخرى، فقد تبين أن زيادة نسبة الديون في الشركة يحد من فرصة التلاعب بالمصاريف الاختيارية، وهذا قد يعتبر مؤشراً على أن زيادة الديون، تحد من قدرة الإدارة على التلاعب بقيم المصاريف الاختيارية، لوجود مصاريف خاصة بالدين.

5- يساهم وجود الإناث في مجلس الإدارة من الحد من التلاعب بالإنتاج الزائد، وهذا مؤشر على الدور الذي تلعبه الإناث في مجلس الإدارة على الرقابة على العمليات الانتاجية، بالرغم من نسبتها الضئيلة، حيث يتعلق هذا النوع من الرقابة بحجم المخزون وتكلفة المبيعات، وحيث أن حجم المخزون مرتبط بمستويات الانتاج التي يتم دراستها، وتحديدتها في بداية كل فترة، وبهذا يسهل على أعضاء مجلس الإدارة مراقبة التغير في قيم المخزون، والتكاليف الإنتاجية، وفي ذلك إشارة إلى الدور الذي تلعبه الإناث في هذه الرقابة وتفعيل دور المجلس الرقابي. ومن جهة أخرى فقد تبين أن الشركات ذات الربحية المرتفعة يقل فيها التلاعب بالإنتاج الزائد، وهذا قد يعود إلى أن زيادة الربحية مرتبط بوجود عمليات انتاجية كبيرة، توفر الفرصة للإدارة للتلاعب بالقيم المالية.

التوصيات

بالاعتماد لما تم التوصل إليه من نتائج، ومن خلال دراسة عمليات التلاعب بالأنشطة الحقيقية في الشركات الصناعية المبحوثة، فقد تم وضع التوصيات التالية:

- ضرورة تفعيل دور الإناث في مجالس إدارة الشركات الصناعية، لما يقمن به من دور في تقليل عمليات التلاعب بالأنشطة الحقيقية.

- إن زيادة نسبة الإناث يشير إلى وجود تنوع بالنوع الاجتماعي في مجلس الإدارة، ولهذا فإنه من الضروري أن تتنوع خصائص أعضاء مجلس الإدارة في الشركات من جوانب أخرى، كالعمر، والمؤهلات، والخبرات، وغيرها، لما لهذا التنوع من أثر على زيادة الرقابة على أعمال الإدارة.

- ضرورة أن تقوم الإناث في مجالس الإدارة بزيادة دورها الرقابي، ودراسة خصائص الشركة من ربحية ومدى ربحية وحجم العمليات، وطبيعتها، وذلك لدراسة فيما إذا كانت هنالك دوافع لدى الإدارة في التلاعب بالأنشطة الحقيقية.

- توصي الدراسة الهيئات الرقابية والتنظيمية بوضع تشريعات لتضمن مجالس إدارة الشركات الصناعية الأردنية أدارت نسائية.

- توعية إدارة الشركات الصناعية الأردنية بالنتائج السلبية والمخاطر المترتبة على اتباع ممارسات الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح وانعكاساتها على أداء الشركات من خلال عقد الورشات والمؤتمرات لأصحاب العلاقة بما فيهم المستثمرين.

- القيام بدراسات أخرى، تربط بين طبيعة وتشكيلة مجلس الإدارة والتلاعب بالأنشطة الحقيقية، وتضمن متغيرات أخرى، بالإضافة للتنوع بالنوع الاجتماعي، كالخبرات والمؤهلات والعمر وغيرها.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع والمصادر باللغة العربية :

أبو جبريل، أحمد يوسف والذنيبات، علي عبدالقادر. 2016. " أثر التدقيق الداخلي في الحد من إدارة الأرباح لدى الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي". المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 12(4)، 789-811.

أبو عريش، وسيم. 2016. " إدارة الأرباح"، دار خالد الليحاني للنشر والتوزيع، طبعة رقم (1) عمان - الاردن
<https://books.google.io/books?id>

بقيلة، بسام خليل عطاالله، عكور، سامر محمد. 2018. " أثر خصائص الشركة وإدارة الأرباح على القيمة السوقية: دليل في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي". مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 26(2)، 235-265

الجعدي، عمر، أبو ناهية، جيهان. 2015. " ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات والأنشطة الحقيقية وعلاقتها بالعوائد السوقية للأسهم (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين وعمان للأوراق المالية)"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الانسانية)، 29 (12).

حماد، مصطفى أحمد محمد أحمد. 2017. " أثر استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح (REM) على الأداء التشغيلي اللاحق للشركات المصرية: دراسة تطبيقية". الفكر المحاسبي، 21 (4)، 50-141.

رزق، علاء أحمد إبراهيم. ٢٠١٧. " مدخل مقترح لاستخدام المراجعة الاستقصائية القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على البيئة المصرية". الفكر المحاسبي، 21 (4) 50 -141.

رضوان، أحمد جمعة أحمد. 2013. "أثر جودة المراجعة على أساليب إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية". المجلة المصرية للدراسات التجارية، 37 (3)، 347-419.

زيدان، عمرو علاء الدين. 2017. "العوامل المؤثرة في خصائص مجلس الإدارة في الشركات العائلية المساهمة المصرية". المجلة العربية للعلوم الإدارية، 24 (2)، 210-175.

زين الدين، سمية باسم صبحي محمد. 2012. " أثر ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية على التدفقات النقدية للمنشأة". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 3 (1)، 174-149.

السلمان، أحمد بن محمد، البسام، وليد بن محمد. ٢٠١٦. " حوكمة الشركات وتركز الملكية وأثرها على إدارة الأرباح في الاسواق الناشئة: حالة الشركات المساهمة السعودية". مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 10 (1) 1-48.

شاهين، لونا محمد عزمي. 2017. " العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وانتشار المحاسبة الإبداعية في شركات التأمين الأردنية". الفكر المحاسبي، 21 (3)، 417-380.

صقر، أحمد علي غازي، زغلول، أحمد حسين محمد، الفداوي، علياء عبد البديع محمد. 2016. "أثر جودة عملية المراجعة على الإدارة الحقيقية للأرباح: دراسة تطبيقية". البحوث التجارية، 38 (1) 15-49.

- عبد المنعم، حسن. 2005. "التوريق". مجلة المال والتجارة، العدد 436 4-7.
- عبد الوهاب، يوسف عبد القادر. 2017. "دور المراجعة الداخلية في الحد من الإدارة الحقيقية للأرباح: دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية". المصرية للدراسات التجارية، 41(21)، 219-257.
- العريني، محمد فريد. 2012. "الشركات التجارية" دار المطبوعات الجامعة، طبعة رقم (1): 259
<https://books.google.jo/books?id=8JdPDwAAQBAJ&pg=PA373&dq>
- مبارك، الرفاعي ابراهيم. 2011. "جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على البيئة السعودية". مجلة جامعة الملك سعود (العلوم الإدارية)، 22(2)، 201-169.
- محمود، عبدالحميد العيسوي. 2017. "أثر نوع اعضاء مجالس الإدارة ولجان المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية". الفكر المحاسبي، 21 (4) 626- 693 .
- مركز إيداع الأوراق المالية. 2017. " دليل قواعد حوكمة الشركات الاردنية" (الشركات المساهمة الخاصة، الشركات ذات المسؤولية المحدودة، الشركات المساهمة العامة غير المدرجة في البورصة). عمان، الأردن
 استرجع من الموقع بتاريخ 2018/5/1
https://www.sdc.com.jo/arabic/index.php?option=com_content&task=view&id=1190&Itemid=49
- منظمة العمل الدولية. 2015. " اجندة التنمية لعام 2030 : أنجاز كبير لعام العمل " استرجع من الموقع بتاريخ 2018/6/5
http://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_388775/langar/index.htm
- نور، عبدالناصر ابراهيم، العواودة، حنان. 2017. " إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية : دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة". المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 13(2)
- هيئة الأوراق المالية. 2017. " قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 و تعديلاتها" استرجع من الموقع بتاريخ 2018/6/1
www.jsc.gov.jo/public/mainarabic.aspx?pageid=841

Abdul Rahman, R., and Haneem Mohamed Ali, F. 2006."Board, audit committee, culture and earnings management: Malaysian evidence". *Managerial Auditing Journal*, 21(7), 783-804.

Achleitner, A., Günther, N., Kaserer, C., and Siciliano, G. .2014." Real earnings management and accrual-based earnings management in family firms". *European Accounting Review*, 23(3), 431-461.

Adams, R., and Ferreira, D. .2004." Gender diversity in the boardroom" Finance working paper No. 58, European Corporate Governance Institute. Retrieved from

https://pdfs.semanticscholar.org/7105/18981b20d06f8cfc0fc477a6597492ebc2fb.pdf?_ga=2.205810515.130210510.1530320007-1800015851.1530320007.

Adams, R., and Ferreira, D. .2009. "Women in the boardroom and their impact on governance and performance". *Journal of Financial Economics*, 94(2), 291–309.

Ahern, K., and Dittmar, A. .2012." The Changing of the Boards: The Impact on Firm Valuation of Mandated Female Board Representation". *The Quarterly Journal of Economics*, 127, 137-197.

Ahmed, A., and Ali, S., 2017. "Boardroom gender diversity and stock liquidity: Evidence from Australia." *Journal of Contemporary Accounting & Economics*. 13 (2), 148–165.<http://dx.doi.org/10.1016/j.jcae.2017.06.001>.

AL-Far, A. .2006. "Earnings management and the impact of corporate governance on it, and its relation to the market value of the company – applied study of the industrial companies listed on the ASE." (Unpublished Doctoral dissertation). Arab Academy for Banking and Financial Sciences, Jordan.

Alhadab, Mohammad and Clacher, Iain.2018." The impact of audit quality on real and accrual earnings management around IPOs " *The British Accounting Review* 50 442–461.

Alkahtani, Suhayeb Ayedh, Nour, Abdel Naser and Arabiat, Omar Shaheer.2016." The Impact of Corporate Governance Principles on the Stock Market Liquidity: An Empirical Study on Financial Jordanian Public Corporation" . *Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities* Volume 16, No 2

Al-Rahahleh, Ayat S.,. 2017." Corporate Governance Quality, Board Gender Diversity and Corporate Dividend Policy: Evidence from Jordan" *Australasia an Accounting , Business and Finance Journal*, 11(2), 86-104. Do i:10.14453/aabfj.v11i2.6.

Ammar Ali Gull, Mehdi Nekhili, Haithem Nagati, and Tawhid Chtioui .2017." Beyond gender diversity: How specific attributes of female directors affect earnings management" ,*The British Accounting Review*, <http://dx.doi.org/10.1016/j.bar.2017.09.001>

Angela R. Foster.2017. "A quest to increase women in corporate board leadership: comparing the law in nor way and the U.S." *Washington International Law Journal Association* Vol. 26 No. 2.

Bear, S., Rahman, N., and Post, C. .2010. "The impact of board diversity and gender composition on corporate social responsibility and firm reputation." *Journal of Business Ethics*, 97 (2), 207–221

Becker, G.S. .1994." Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education". University of Chicago Press, Chicago, 412 p.

Beneish, M., and Vargus, M. .2002."Insider trading, earnings quality, and accrual mispricing" *The accounting review*, 77(4), 755-791.

Bereskin, Frederick L., Hsu, Po-Hsuan ,and Rotenberg ,Wendy .2018." The Real Effects of Real Earnings Management Evidence from Innovation Contemporary" *Accounting Research Vol. 35 No. 1 (Spring 2018) pp. 525–557 © CAAA doi:10.1111/1911-3846.12376*

Bernardi, R., and Arnold, D., Sr. .1997. "An examination of moral development within public accounting by gender, staff level, and firm". *Contemporary Accounting Research*, 14(4), 653–668.

Bernardi, R., Arnold, D. Sr, Bean, D., and Weippert, K. .2002." Signaling gender diversity through annual report pictures: A research note on image management". *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 15(4), 609–616.

Bernasek, A., and S. Shwiff. 2001. "Gender, Risk, and Retirement." *Journal of Economic Issues* 35 (2): 345–356. doi:10.1080/00213624.2001.11506368

Betz, M., O'Connell, L., and Shepard, J. .1989. "Gender differences in proclivity for unethical behavior". *Journal of Business Ethics*, 8(5), 321–324.

Braam, G., Nandy, M., Weitzel, U., and Lodh, S. .2015. "Accrual-based and real earnings management and political connections." *The International Journal of Accounting*, 50(2), 111-141. <https://doi.org/10.1016/j.intacc.2013.10.009>

Brockman, P., Khurana, I. K., and Martin, X. .2008. "Voluntary disclosures around share repurchases". *Journal of Financial Economics*, 89(1), 175-191.

Campbell, K., and Mínguez-Vera, A. .2008. "Gender Diversity in the Boardroom and Firm Financial Performance". *Journal of Business Ethics*, 83, 435–451.

Chan, L. C., Lakonishok, J., and Sougiannis, T. .2001." The stock market valuation of research and development expenditures". *The Journal of Finance*, 56(6), 2431–2456.

Chen, C. L., Huang, S. H., & Fan, H. S. .2012. "Complementary association between real activities and accruals based manipulation in earnings reporting". *Journal of Economic Policy Reform*, 15(2), 93–108

Chen, S., Ni, X., and Tong, J. .2016. "Gender diversity in the boardroom and risk management: a case of R&D investment". *Journal of Business Ethics*, 136, 599–621. DOI 10.1007/s10551-014-2528-6

Chung, J., and Monroe, G. .2001. "A research note on the effects of gender and task complexity on an audit judgment. *Behavioral Research in Accounting*, 13(1), 111–125.

Cohen, D., Dey, A., and Lys, T. .2008." Real and accrual-based earnings management in the pre- and post- sarbanes-oxley periods." *The Accounting Review* 83(3), 757–787.

Commerford, B., Hermanson, D., Houston, R., and Peters, M. .2016. "Real earnings management: A threat to auditor comfort?. *Auditing": A Journal of Practice & Theory*, 35(4), 39-56.

Cooper , Lauren A., Downes, Jimmy F., . Rao, Ramesh P.. 2017." Short term real earnings management prior to stock repurchases" :Springer Science+Business Media New York 2017 *Review of Quantitative Finance and Accounting* DOI 10.1007/s11156-017-0624-

Cristhian Mellado-Cid, , Surendranath. Joryb, Thanh Ngoc .2017." Real earnings management activities prior to bond issuance" *BRQ Business Research Quarterly* ,20, 164-177

Cumming, D., Leung, T., and Rui, O. .2012. "Gender diversity and security fraud". *Academy of management Journal*, 58(5), 1572-1593.

Cupertino, C., Martinez, A., and da Costa Jr, N. C..2015. "Earnings manipulations by real activities management and investors' perceptions." *Research in International Business and Finance*, 34, 309-323.

Damai Nasution, Karin Jonnergård .2017. "Do auditor and CFO gender matter to earnings quality? Evidence from Sweden", *Gender in Management: An International* <https://doi.org/10.1108/GM-06-2016-0125>

Dang, R., and Nguyen, D. .2016. "Does Board Gender Diversity Make a Difference? New Evidence from Quantile Regression Analysis". *Management international*, 20(2), 95-106.DOI 10.1007/s11156-016-0588-7 Springer Science+Business Media New York 2016.

Doyle, E., Hughes, J., and Glaister, K. .2009." Linking ethics and risk management in taxation: Evidence from an exploratory study in Ireland and the UK". *Journal of Business Ethics*, 86(2), 177–198.

Eagly, A., Johannesen-Schmidt, M., & Van Engen, M. (2003). Transformational, transactional, and laissez-faire leadership styles: A meta-analysis comparing women and men. *Psychological Bulletin*, 129(4), 569–5913.

Ezat, Amr Nazieh Mahmoud, .2015." Financial Statements Timeliness And Real Earnings Management In The Egyptian" Context *Journal of Trade and Finance* 2, 56-2.

Ferreira, D. 2010. "Board diversity. In R. Anderson & H.K. Baker (Eds.), *Corporate governance: A synthesis of theory, research, and practice*. Chapter 12, pp. 225-242.

Francis, B., Hasan, I., Park, J., and Wu, Q. .2015. "Gender differences in financial reporting decision making: Evidence from accounting conservatism". *Contemporary Accounting Research*, 32(3), 1285–1318.

Francis, R., and Armstrong, A. .2003. "Ethics as a risk management strategy: The Australian experience." *Journal of Business Ethics*, 45(4), 375–385.

Francis, Bill, Hasan, Iftekhhar, and Li, Lingxiang, .2016." Evidence for the Existence of Downward Real-Activity Earnings Management" *Journal of Accounting, Auditing & Finance* 2016, Vol. 31(2) 212–248.

Galbraith, S., and Stephenson, H. .1993." Decision rules used by male and female business students in making ethical value judgments":*Journal of Business Ethics*, 12(3), 227–233.

Ge, W., and Kim, J. B. .2014." Real earnings management and the cost of new corporate bonds". *Journal of Business Research*, 67(4), 641-647.

Graham, J., Harvey, C., and Rajgopal, S. .2005. "The economic implications of corporate financial reporting". *Journal of accounting and economics*, 40(1-3), 3-73.

Gujarati, D.N. .2004. "Basic Econometrics". (4thed.), UNA, New York: McGraw Hill.

Gul, F., Fung, S., and Jaggi, B. .2009. "Earnings quality: Some evidence on the role of auditor tenure and auditors' industry expertise". *Journal of Accounting and Economics*, 47(3), 265–287.

Gul, F., Srinidhi, B., and Ng, A. .2011. "Does board gender diversity improve the informativeness of stock prices?" *Journal of Accounting and Economics*, 51(3), 314–338

Gul, F., Srinidhi, B., and Tsui, J., .2008." Board Diversity and the Demand for Higher Audit Effort", Retrieved for the SSRN https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1359450

Gunny, K. .2010. "The relation between earnings management using real activities manipulation and future performance: Evidence from meeting earnings benchmarks." *Contemporary Accounting Research*, 27(3), 855–888. doi:10.1111/j.1911-3846.2010.01029x.

Hamid Sakaki, Dave Jackson, Surendranath Jory .2016. "Institutional ownership stability and real earnings management" *Review of Quantitative Finance and Accounting* (2017) 49:227–244.

Harjoto, Maretno Agus, Laksmana, Indrarini and Lee, Robert.2015. "The impact of demographic characteristics of CEOs and directors on audit fees and audit delay", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 30, Issue 8/9, page 963-997 https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2657204

Haslam, S., Ryan, M., Kulich, C., Trojanowski, G., and Atkins, C..2010. "Investing with prejudice: the relationship between women's presence on company boards and objective and subjective measures of company performance ".*British Journal of Management*(2), 484–497.

Healy, P. and Wahlen, J. .1999." A review of the earnings management literature and its implications for standard setting" *Accounting Horizons*, 13(4), 365-383.

Hermalin, B., and Weisbach, M. .2003. "Boards of directors as an endogenously determined institution: A survey of the economic literature. *Economic Policy Review*, 9(1), 7–26.

Hermann, D., Inoue, T., and Thomas, W. .2003. "The sale of assets to manage earnings in Japan." *Journal of Accounting Research*, 41(1), 89-108. <https://doi.org/10.1111/1475-679X.00097>.

Hillman, A.J., Shropshire, C., Cannella Jr., A.A., .2007. "Organizational predictors of women on corporate boards. " *Academy of Management Journal* 50(4), 941–952.

Ho, S., Li, A., Tam, K., and Zhang, F. .2015. "CEO gender, ethical leadership, and accounting conservatism." *Journal of Business Ethics*, 127(2), 351–370.

Hood, J. .2003. "The relationship of leadership style and CEO values to ethical practices in organizations". *Journal of Business Ethics*, 43(4), 263–273.

Huang ,Ting-Chiao, Huang ,Hua-Wei and Lee, hih-Chen .2014. "Corporate executive's gender and audit fees", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 29 Iss 6 pp. 527 - 54 <https://sci-hub.tw/10.1108/maj-03-2013-0837>.

Huse, M., and Nielsen, S. .2010. "Women directors' contribution to board decision making and strategic involvement: The role of equality perception". *European Management Review*, 7, 16–29.

Hutchinson, M., Percy, M., and Erkurtoglu, L. .2008. "An investigation of the association between corporate governance, earnings management and the effect of governance reforms". *Accounting Research Journal*, 21(3), 239-262.

Jia, M., and Zhang, Z. .2013. "Critical mass of women on BoDs, multiple identities, and corporate philanthropic disaster response: evidence from privately owned Chinese firms". *Journal of Business Ethics*, 118(2), 303–317.

Jin, Z., Song, S., and Yang, X. .2014. "The role of female directors in corporate investment in China. " *China Journal of Accounting Studies* . 2 (4), 323–344. Joecks, J., Pull,

Jiraporn, P., Kim, Y.S. and Mathur, I. .2008. "Does corporate diversification exacerbate or mitigate earnings management? An empirical analysis", *International Review of Financial Analysis* , Vol. 17 No. 5, pp. 1087-109.

Jonnergård, Kari ; Nasution, Damai .2017."Do auditor and CFO gender matter to earnings quality? Evidence from Sweden" ,*Gender in Management: An International Journal* ,<https://sci-hub.tw/10.1108/gm-06-2016-0125>.

K., Vetter, K., 2013. "Gender diversity in the boardroom and firm performance: what exactly constitutes a critical mass?" *Journal of Business Ethics*, 118(1), 61–72

Kaplan, S., Pany, K., Samuels, J., and Zhang, J. .2009."An examination of the association between gender and reporting intentions for fraudulent financial reporting". *Journal of Business Ethics*, 87(1), 15–30.

Kolsi ,Mohamed Chakib, Matoussi, Hamadi,.2011." Securitisation transactions, real manipulation and stock market valuation" *Accounting and Finance*, Vol. 3, No. 2, 2011.

Kothari, S., Laguerre, T., and Leone, A. .2002. "Capitalization versus expensing: Evidence on the uncertainty of future earnings from capital expenditures versus R&D outlays". *Review of Accounting Studies*, 7(4), 355–382.

Krause, R., Withers, M., and Semadeni, M. .2017. "Compromise on the board: Investigating the antecedents and consequences of lead independent director appointment." *The Academy of Management Journal*, 60(6), 2239–2265. DOI: 10.5465/amj.2015.0852.

- Li, L. .2018. "Is there a trade-off between accrual-based and real earnings management? Evidence from equity compensation and market pricing." *Finance Research Letters*. doi: 10.1016/j.frl.2018.04.021
- Liu, Y., and Jiraporn, P. .2010. "The impact of CEO power on bond ratings and yields". *Journal of Empirical Finance* (4), 744–762.
- Lovata, L., Schoenecker, T., and Costigan, M. .2016. "CEO characteristics, compensation and real activity management in manufacturing companies." *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 20(3), 103-114.
- Lückerath-Rovers, M. .2013. "Women on boards and firm performance". *Journal of Management and Governance*, 17, 491–509.
- Luo, J-h., Xiang, Y., and Huang, Z. .2017. "Female directors and real activities manipulation: Evidence from China". *China Journal of Accounting Research*, 10(2), 141-166. <https://doi.org/10.1016/j.cjar.2016.12.004>
- Mariana, Vila Nova, António Cerqueira, Elísio Brandão, .2015." Hedging With Derivatives and Firm Value: Evidence for the nonfinancial firms listed on the London Stock Exchange" ,*FEP Economics and management* ISSN: 0870-8541
- Martin, A., Nishikawa, T., & Williams, M. .2009. "CEO gender: Effects on valuation and risk". *Quarterly Journal of Finance and Accounting*, 48(3), 23–40.
- Martínez, Pucheta , Sempere, Gustau Olcina, and Bel-Oms, Inmaculada .2017."Is Board Gender Diversity a Driver of CEO Compensation?: Examining the Leadership Style of Institutional Women Directors" *Asian Women* 33(4):55-80 DOI:10.14431/aw.2017.12.33.4.55<https://www.researchgate.net/publication/322444605>
- Montgomery, D. C., Peck, E. A. & Vining, G. G. .2001. *Introduction to Linear Regression Analysis*. (3rd ed.), New York: John Wiley & Sons.
- Müller, V.-O., Ienciu, I.-A., Bonaci, C.-G. and Filip, C. .2014." Board characteristics best practices and financial performance. Evidence from the European capital market". *Amfiteatru Economic Journal*, 16(36), 672-683.
- Niccolo Gordini Elisa Rancati , .2017. " Gender diversity in the Italian boardroom and firm financial performance ",*Management Research Review*, Vol. 40 Iss 1 pp
- Peterson, R., Beltramini, R., and Kozmetsky, G. .1991. "Concerns of college students regarding business ethics: A replication." *Journal of Business Ethics*, 10(10), 733–738.
- Rao, K. Tilt, C. .2016." Board Composition and Corporate Social Responsibility: The Role of Diversity, Gender, Strategy and Decision Making." *Journal of Business Ethics*, 138(2), 327–347.
- Ray, D. .2005. "Corporate boards and corporate democracy." *The Journal of Corporate Citizenship*, 20, 93–105.
- Reguera-Alvarado, N., Fuentes, P., and Laffarga, J. .2015.. "Does Board Gender Diversity Influence Financial Performance? Evidence from Spain". *Journal Of Business Ethics*, 141(2), 337-350. doi:10.1007/s10551-015-2735-9.

Rose, C. .2007. "Does female board representation influence firm performance? The Danish evidence. *Corporate Governance*": An International Review, 15(2), 404-413.

Roy Chowdhury, S. .2006." Earnings management through real activities manipulation". *Journal of Accounting & Economics*, 42 (3), 335–370. doi:10.1016/j.jacceco.2006.01.002.

Rustom M. Irani and David Oesch .2016." Analyst Coverage and Real Earnings Management: Quasi-Experimental Evidence" *Journal Of Financial And Quantitative Analysis* Vol. 51, No. 2, Apr. 2016, pp. 589–627 doi:10.1017/S0022109016000156

Schipper, K. .1989. "'Commentary on earnings management'. *Accounting Horizons* 3, pp. 91-102

Segura Sánchez, M. .2017. "Women on corporate boards and firm performance: Evidence from Spain". Bachelor thesis, Universitat Autònoma de Barcelona. Retrieved from

https://ddd.uab.cat/pub/tfg/2017/179991/TFG_msanchezsegura.pdf

Shi, C. .2003." On the trade-off between the future benefits and riskiness of R&D: A bondholders' perspective." *Journal of Accounting and Economics*, 35(2), 227–254.

Shrader, C., Blackburn, V., and Iles, P. .1997. "Women in management and firm financial performance: An exploratory study". *Journal of Managerial Issues*, 9(3), 355–372.

Song, Sujin; Sheinin, Dan A.; Yoon, Sukki .2017."When Women are Dissatisfied: Gender Differences in Product Failure Attribution .*Social Behavior and Personality: an international journal*, Volume 45, Number 8, 2017, pp. 1397-1408(12)

Sun, S.L., Zhu, J., Ye, K., 2015. "Board openness during an economic crisis". *Journal of Business Ethics*, 129(2), 363–377. DOI 10.1007/s10551-014-2164-1.

Terjesen S., Sealy, R., and Singh V. 2009. "Women Directors on Corporate Boards: A Review and Research Agenda. *Corporate Governance*": An International Review, 17(3),320–337.

Trinidad, C., and Normore, A. H. .2005. "Leadership and gender: A dangerous liaison?" *Leadership & Organization Development Journal*, 26(7), 574–590.

Usman , M., Zhang , J., Farooq , M., Makki , M., & Dong , N. .2018. "Female directors and CEO power" .*Economics Letters* 165, 44–47. <https://doi.org/10.1016/j.econlet.2018.01.030>

Weeks, W., Moore, C., McKinney, J., and Longenecker, J. .1999. "The effects of gender and career stage on ethical judgment." *Journal of Business Ethics*, 20(4), 301–313.

Xie, B., Davidson, W., and DaDalt, P. .2003. "Earnings management and corporate governance: The role of the board and the audit committee". *Journal of Corporate Finance*, 9(3).295-316.

Xu, Randall Zhaohui; Taylor Gary K. Dugan Michael,.2007." Review of Real Earnings Management Literature ": *Journal of Accounting Literature*.26,195-228.